وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي –
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم: التاريخ

طرابلس الغرب من خلال مجلس المبعوثان العثماني (1908 – 1911م)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ
تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتان:
– سميرة بوصبيع إبراهيم
– منيا جديد

إشراف الدكتور:
د. مُحَمَّد الحاكم بن عون

نوقشت المذكرة علنا يوم: 2024/06/08
أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

اللجنة	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. عبد القادر عزام عوادي	أستاذ محاضر–أ–	جامعة الشهيد حمة لخضر	رئيسا
مُحَمَّد الحاكم بن عون	أستاذ محاضر–أ–	جامعة الشهيد حمة لخضر	مشرفا ومقررا
د. حفيظة معمري	أستاذ محاضر–أ–	جامعة الشهيد حمة لخضر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

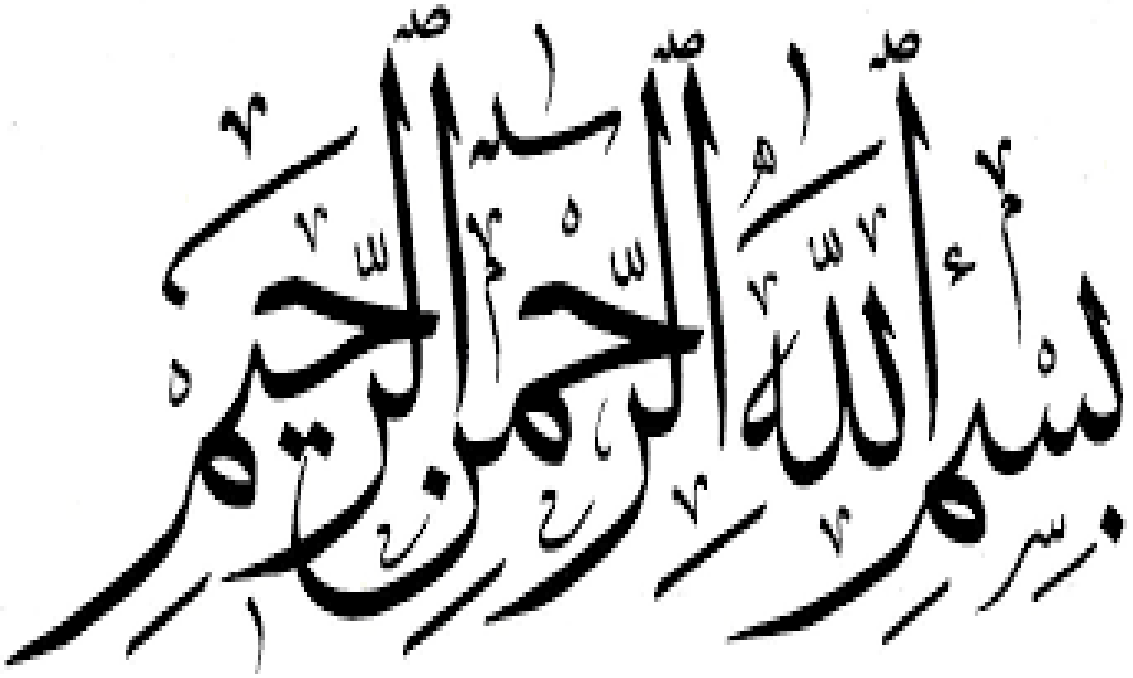
بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ (19)﴾

سورة النمل.

شكر وعرفـــــــــــــان

قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ (19)﴾ سورة النمل.

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى الحمد الله.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتور المشرف مُحَمَّد الحاكم بن عون على قبوله الإشراف على هذا الموضوع، كما نشكره على إخلاصه وتفانيه وحرصه الدؤوب في تقديم التوجيهات، وأسأل الله أن يمده بدوام الصحة والعافية وطول العمر.

كما نتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان لكل الأساتذة الكرام بتخصص تاريخ بجامعة الوادي، والذين لهم الفضل في تقديم هذا العمل المتواضع.

وشكرا.

الإهداء:

إلى من قال فيهما رب الأرض والسماء(وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)

إلى من نفذ سهام بصرها إلى أعماق قلبي فعزفت روحها بأوتارها على صفحات عقليفكانت دوما بلسما لجروحي وسبيله الشافي أمي.

إلى من أحاط طريقي بالزهور ويسر لي بعون الله كل الأمور وأضاءحياتي كشعاع نور
إلىروح أبيالطاهرة(رحمه الله واسكنه فسيح جنانه)

لكل العائلة التي ساندتني ولا تزال زوجي العزيز فقد كان الداعم الأكبر في كل شيء فشكرا كثيرا على ثقتك بنجاحي ودفعي نحو الأفضل.

إلى ابنائي يمنى، نور اليقين، محمد البشير، عمار، فخر الدين جعلكم الله أبناءا

بارين صالحين ونفع بك الأمة.

مهداة إلى كل الاخوة والأخوات من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب.

ولكل من كان له فضل في مسيرتي وساعدني ولو باليسير.

سميرة

الإهداء:

إلى التي ارضائها بعد الله كنز ثمين الى نور الذي يدفعني الى من تشاركني أفراحي واحزاني

أمي العزيزة

من كلماته كانت وستكون دفعا لي الى الذي زرع في قلبي حب العلم

أبي الغالي

إلى كل من وجدت فيه سعادتي وتشرفت بوجوده زوجي عبيد مُحَمَّد فوزي

إلى من وجدت فيهم سعادتي وتشرفت بوجدهم اخي العزيز واخواتي

إلى عصافير بيتي وبتغريدهم اكتملت فرحتي وبصورتهم رسمت بهجتي

وسيم، بيان، عبد الودود، وجاد.

إلى من قدم يد العون لي من قريب أو من بعيد خاصة الأستاذ الزميل "رباني اعمارة"

منيا

قائمة المختصرات

الرمز	شرحه
ج	الجزء
ص	الصفحة
ط	الطبعة
مج	المجلد
تر	ترجمة
د.ت	دون تاريخ
د.م	دون مكان
د.ب	دون بلد
ع	عدد
P	Page

مقدمة

1-التعريف بالموضوع:

أصبحت طرابلس الغرب ولاية عثمانية تابعة لها منذ 1551م، كما سعت الدولة العثمانية لإبقاء عليها كغيرها من الأقطار العربية التابعة لها في العهد العثماني، قامت باستحداث العديد من الاصلاحات التنظيمية لضمان بقاء هذه المناطق نظرا لما تزخر به من أهمية بالغة، وعليه قرر السلطان عبد الحميد الثاني إصدار دستور 1876م، الذي بموجبه تم استحداث مجلس المبعوثان من أجل تفعيل دور هذه الأقاليم التي من بينها طرابلس الغرب عن طريق اختيار نواب منها لتمثيل ولايتهم.

2-**دوافع اختيار الموضوع:** دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع مجموعة من الدوافع الذاتية والموضوعية.

أ- الدوافع الذاتية:

- الرغبة منا في التعرف على تاريخ ليبيا من خلال المجالس النيابية العثمانية، ومدى تحقيق الأهداف المسطرة،
- الميل إلى المواضيع التي تبين علاقة العثمانيين السياسية بالأقاليم التابعة لها، والتعرف على علاقة التركي بالعربي تحت الغطاء الإسلامي.

ب- الدوافع الموضوعية:

- التعرف على الأوضاع العامة بطرابلس الغرب في العهد العثماني في جميع النواحي السياسية والادارية، الاقتصادية الاجتماعية والدينية والثقافية،
- أهمية التمثيل النيابي في مجلس المبعوثان على هذه الولاية، وماهو نصيب هذه الولاية من عدد المقاعد وهل نجح ممثليها في طرح مشاكلهم وقضاياهم.
- محاولة منا إلى تقديم عمل يثري المكتبة الجامعية الجزائرية، كون الدراسات المعاصرة حول تاريخ ليبيا قليلة مقارنة بتاريخ باقي البلدان المغاربية.

3-الإشكالية: فيما تمثلت أوضاع طرابلس الغرب من خلال القضايا المطروحة في مجلس المبعوثان؟ وللإجابة عن هذه الاشكالية نطرح التساؤلات الفرعية المتمثلة في:

- متى وكيف تأسس مجلس المبعوثان؟
- مما يتكون مجلس المبعوثان؟
- كيف يتم التمثيل النيابي لليبيين؟
- وما هو الدور الفاعل الذي قام به هؤلاء النواب؟
- هل كان له انعكاسات على الواقع المعاش بالولاية؟ وما مدى نجاح هؤلاء النواب في تحقيق الأهداف المسطرة؟

4-الدراسات السابقة:

تحتاج أي دراسة إلى مقومات لترتكز عليها وتنطلق منها ولكن هذا الموضوع يعتبر جديدا، ما عدا البحث الذي تناول "ليبيا والليبيون في مجالس النواب العثمانية، الذي ألفه أورخان سعد الله كولوغلو، والذي ترجمه إلى العربية عبد الكريم عمر أبو شويرب، فهو نقل لنا ما كان يجرى في هذه المجالس النيابية دون تصنيف أو تحليل مما جعلنا نستخرج كل القضايا المتعلقة بطرابلس الغرب ونحللها ونفصّلها، ونحلل طبيعة المناقشات التي دارت بين النواب والسلطة العثمانية.

5-حدود الدراسة (الإطار الزماني والمكاني):

تبدأ أحداث موضوعنا هذا منذ تأسيس مجلس المبعوثان (1908م)حتى الاحتلال الايطالي لليبيا سنة 1911م، أي خلال العهد العثماني الثاني(1835م- 1911م)، في بيئة السلطة العثمانية بإسطنبول.

6-الخطة المتبعة:

ولإنجاز هذا العمل الذي يتألف من مقدمة وثلاثة فصول التي تحتوي على مباحث ومطالب، خاتمة، ملاحق، قائمة المصادر والمراجع.

جاء **الفصل الأول** موسوما ب"**الأوضاع العامة بطرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835- 1911م**"، يندرج تحته ثلاثة مباحث أولها الأوضاع السياسية والإدارية بطرابلس الغرب، أما الثاني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ويتشكل من مطلبين كان الحديث فيها عن الزراعة، الصناعة، التجارة، بالإضافة إلى البنية الاجتماعية والجانب الصحي والمبحث الثالث الاوضاع الدينية والثقافية يتكون من مطلبين تطرقنا فيه لأهم المؤسسات الدينية والطرق التعليمية وكذا الحركة الشعرية والادبية.

وتحدثنا في الفصل الثاني عن **مجلس المبعوثان العثماني والتمثيل النيابي في طرابلس الغرب (1876م- 1908م)**، والذي تضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول النشأة وتأسيس مجلس المبعوثان 1876م، يندرج تحته مطلب إعلان الدستور وإنشاء مجلس المبعوثان 1876م، أما المبحث الثاني انقلاب 1908م وانعكاساته قسمناه إلى مطلبين، المطلب الأول حل الدستور (1878م)، أما المطلب الثاني انقلاب الاتحادين وعودة الدستور1908م، اما عن المبحث الثالث التمثيل النيابي بطرابلس الغرب ويشمل على مطلبين أولهما التمثيل النيابي بطرابلس الغرب بعد إعلان دستور 1876م والثاني أهم الشخصيات الفاعلة بمجلس المبعوثان 1908م.

وتناولنا في الفصل الثالث أهم **القضايا التي ناقشها مجلس المبعوثان العثماني 1908م-1911م**، المبحث الأول القضايا السياسية والعسكرية، المطلب الأول القضايا السياسية، أما المطلب الثاني بعنوان القضايا العسكرية، والمبحث الثاني، القضايا الاقتصادية تضمن المطلب الأول الزراعة والمطلب الثاني بنك دي روما، والمطلب الثالث التجارة، والمطلب الرابع الخدمات العامة، اما المبحث الثالث بعنوان أهم القضايا الاجتماعية والثقافية والدينية،

وقسم إلى مطلبين حيث تحدث المطلب الأول القضايا الاجتماعية أما المطلب الثاني فقد تطرقنا فيه إلى القضايا الثقافية والدينية.

7-المنهج المتبع:

لقد اتبعنا المنهج التاريخي الملائم لهذا الطرح لأنه يتكون من ثلاثة مراحل بدءا بمرحلة جمع المادة العلمية ثم مرحلة تحليلها، أما المرحلة الثالثة وهي مرحلة بناء الموضوع.

8-أهمالمصادر والمراجع: لقد اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع لدعم هذا الطرح.

أ- المصادر:

سليم فارس كنز الرغائب في منتجات الجوائب ج 6 من خلاله تم التعرف على الأمور المتعلقة بمجلس المبعوثان من اعلان الدستور الى غاية الانقلاب بالإضافة الى الشروط المتعلقة بالانضمام وكيف يتم تحديد العضوية به، كذلك مذكرات مدحت باشا ومذكرات السلطان عبد الحميد، كذلك أروخان سعد الله كلوغلو: ليبيا والليبيون في مجلس العثمانيين و تم من خلاله عرض معظم القضايا التي تم تناولها في طرابلس الغرب من طرف النواب العثمانيين .

ب-المراجع:

لقد اعتمدنا على جملة من المراجع منها عصمت عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني 1908م-1914م الذي فتح لنا الباب للتعرف على الموضوع والاستفادة منه من خلال عرضه الى مجموعة من المصادر التي تحدثت عن الموضوع، بالإضافة الى عرضه للعديد من الأمور المتعلقة بمجلس المبعوثان العثماني بنوع من التفصيل، هنريكو دي أو غسطين(سكان ليبيا)، ومحمود شاكر (الليبية)في استخلاص جل الأوضاع التي كانت تعيشها ليبيا في العهد العثماني، كذلك توفيق علي برو(العرب والترك في العهد

الدستوري العثماني) وتناولنا بالتفصيل المراحل التي مر بها الدستور العثماني ودور جمعية الاتحاد والترقي في خلق الانقلاب 1908م.

9-الصعوبات: لقد واجهتنا جملة من الصعوبات وهي:

- ندرة المصادر والمراجع بمكتبات الولاية التي تتحدث عن تاريخ ليبيا،

- صعوبة الحصول على بعض الوثائق بسبب عدم القدرة على التنقل الى ليبيا بسبب الأوضاع الأمنية،

- عدم إيجاد اللغة العصمالية.

- عدم وجود دراسة سابقة لهذا الموضوع لتسهل علينا عملية البحث، وهذا مما أدى بنا الى استغراق وقت طويل في البحث.

سميرة بوصبيع إبراهيم +منية جديد

الوادي في 2024/05/24

الفصل الأول

الأوضاع العامة في العهد العثماني الثاني(1835م-1911م)

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والإدارية بطرابلس الغرب

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثالث: الأوضاع الدينية والثقافية

الفصل الأول: الأوضاع العامة في العهد العثماني الثاني 1835م–1911م

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والإدارية بطرابلس الغرب

كان عام 1835 م نقطة نهاية للأسرة القرمانلية التي زادت فترة حكمها لمدة تزيد عن مئة عام، وعليه بمجرد انهيار حكمها وجد الأتراك الفرصة للعودة إلى سيط نفوذهم عن طرابلس الغرب من جديد، وهذا ما سوف يتم التطرق إليه خلال هذا المطلب.

المطلب الأول: الأوضاع السياسية:

تقدم السكان الى السلطان العثماني بطلب مساعدتهم وتخليصهم من الفوضى والانقسامات التي ظهرت في عهد الأسرة القرمانلية خاصة عهد الأواخر منهم، وبعد مجيء الباشوات انقسم السكان بين مؤيد ومعارض، حيث كانت لديهم نظرة الخوف والشك، والتردد أن يفعل بهم ما كان من طرف الأسرة القرمانلية[1].

هذا مما جعل الباشوات يقومون بنزعة انتقامية، لقلة صلاحياتهم والعمل على تحقيق مصالحهم الشخصية[2].

تغيرت طبيعة الحكم الى مركزية بدلا من الوراثي، حيث أصبح يتم تعيين الباشوات من طرف العاصمة العثمانية وأصبح الباشا عبارة عن موظف تابع الى وزارة الداخلية وبصلاحيات محدودة ليس لديه حرية التصرف إلا بعد الرجوع الى الدولة العثمانية[3].

تفيد المصادر العثمانية الحديثة أن ليبيا خلال فترة العصر العثماني الثاني شهدت تولي ولاة بصيفتهم أكفاء وقد بلغوا حوالي ثلاثة وثلاثون واليا (33)*، تميزوا بالخبرة والكفاءة العسكرية والادارية، كان أولهم إبراهيم باشا وآخرهم أدهم باشا في هذه الفترة لم يفرض

---

[1] رأفت الشيخ، **تاريخ المغرب الحديث** ط1، دار دوتابرينت، 1994م، ص ص 321 – 322.

[2] كوستانز يوبرنيا، **طرابلس من 1510م –الى 1850م**، تع.خليفة التليسي، ط1، دار الجماهيرية، ليبيا، 1985، ، ص 305 .

[3] تيسير بن موسى، **المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني دراسة تاريخية اجتماعية**، ط1، دار العربية للكتاب، د.م، 1988م، ص ص 18 – 19.

العثمانيون سيطرتهم إلا على طرابلس المدينة حيث ظلت مناطق الساحل والداخل خارج نطاق نفوذهم وهذا راجع إلى العديد من الاعتبارات[1].

هذا مما أدى الى بداية الفوضى بطرابلس الغرب بسبب سياسة الضباط العثمانيين وموظفي حكومتها اتجاه الشعب وهذا ما أنجر عنه القيام بعدة ثورات رافضة لهذه الممارسات من بينها ثورة الشيخ غومة المحمودي، عبد الجليل سيف النصر، و من أجل إصلاح الوضع وامتصاص الغضب لجأت الدولة العثمانية لإصدار قرار لصالح شيوخ القبائل، الحق في حكم قبائلهم وتخصيص لهم مقر خاص بهم من أجل عقد اجتماعاتهم السنوية مع حكام المنطقة للشكاوى شؤون إقليم طرابلس الغرب، بالإضافة إلى إعطاء الحكومة العثمانية أبناء طرابلس الغرب الحق في اختيار وانتخاب من يمثلهم في البرلمان العثماني من أبناء البلاد[2].

المطلب الثاني: الأوضاع الإدارية

استمرت التقسيمات الادارية* في طرابلس الغرب على ما كانت عليه في الأسرة القرمانلية الى غاية 1842م، وهذا راجع الى عدم استقرار الحكم في هذه الإيالة، بسبب الانتفاضات وانشغال الباشوات بالقضاء على هذه التوترات، وبعد القضاء على هذه الانتفاضات حولت من خلاله طرابلس الغرب إلى ولاية[3].

في زمن محمود نديم باشا أصدر مرسوما من مقام الدولة العثمانية بتحويلها الى إيالة وربطها بالأسطول والأنظمة المتبعة في الولايات العثمانية[4].

---

[1] رجب نصير الأبيض، **طرابلس الغرب في كتابات الرحالة خلال القرن التاسع عشر ميلادي**، ط1، دار الكتاب الوطنية، بنغازي، 2009م، ص 36.

[2] إبراهيم لطفي المصري، **تاريخ حرب طرابلس**، ط1، مؤسسة الأمير قارونص، مصر، 1946م، صص 19– 21.

*أنظر الملحق رقم (1)؛ ص 93.

[3] اللويبة كامل علي مسعود، **الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب (1842/1911)**، (ط1)، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الكبرى، 2005، ص73.

[4] ناجي محمود، **تاريخ طرابلس الغرب**، تر. عبد السلام أدهم، محمد الاسطي، ط1، منشورات لجامعة الليبية، د.ت ص 178.

وفي سنة 1869م أحدث العثمانيون تنظيما جديدا قسمت البلاد بموجبه إلى سنجقيات ومخطوط، وفي نفس الوقت تم إنشاء في طرابلس المحاكم المدنية والجبائية والتجارية[1]تمثلت هاته المقاطعتين فيما يلي:

أ- **ولاية طرابلس:** تولى قيادتها والي برتبة باشا يمثل السلطة التنفيذية وله صلاحية تولي شؤون المدينة والاقتصاد بالإضافة الى السلطة السياسية في التعامل مع ممثلي الدول الأجنبية وتتم تعيينه من طرف السلطان[2].

ويساعده في الادارة مجلس استشاري (مجلس الإدارة)، يتكون من قاضي – مفتي – الدفتر دار –المكتبجي إضافة الى مستشارين الذين تختارهم القبائل مرة كل سنتين يضم هذا المجلس 16 شخصا منهم 14 من سكان طرابلس يرأسه الوالي يهدف الى مناقشة الحقوق المدنية والمالية للولاية ويتم تقسيمها الى عدة تقسيمات ادارية.

قسمت طرابلس إلى أربعة متصرفات أو سجقيات كل متصرفة تنقسم الى قائمقاميات وكل قائمقامية تنقسم الى نواحي وكل رئيس المتصرفية يسمى رئيس القائمقامية يسمى قائمقام ورئيس الناحية يسمى مديرا وقسمت ولاية طرابلس على هذا النحو:

1- **متصرفة طرابلس:** تضم عدة قائمقاميات وهي:

طرابلس المدينة، العجيلات، الساحل، زوارة، الزاوية، غريان، علوانة، المنشية، ترهونة ورقلة وبلغ عدد سكانها حوالي 275,000 نسمة[3].

2- **متصرفة الخمس:** وقسمت هي الأخرى الى قائمقاميات وهي: الخمس، مسلاته زليتين، مصراته، سرت، ناحية تاورغث، بلغ عدد سكانها حوالي 130,000نسمة

---

[1] فرانشسكو كورو، **ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني**، ط1، تر، خليفة محمد التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، 1984، ص ص 25- 26.

[2] **نفسه**، ص 26.

[3] مصطفى بازامة، **بنغازي عبر التاريخ**، ج1، ط1، دار ليبيا، بنغازي، 1968، ص 295.

3- متصرفة الجبل الغربي (يفرن): قسمت الى: يفرن، الهود، فساطو، الجوش، نالوت غدامس[1].

إضافة إلى النواحي وهي سابا، زنتان، ككلا، مسدا، وبلغ عدد سكانها 1000,000 نسمة تقريبا.

4- ولاية فزان: مركزها مرزوق ضمت القائمقامات التالية: الشاطئ، سوكنة، غات كما قسمت إلى نواحي وهي: صيحة، الجفرة، الشرقية، وادي العرب وادي عتبة، وادي زلة، فرطون، سبها، ودان، بلغ عدد سكانها حوالي 70,000 نسمة[2].

ب- ولاية بنغازي: (برقة) يحكمها حاكم عثماني برتبة بك يعرف بالمتصرف أو الوالي يلقب بالباشا، يساعده الديوان وأربع أعضاء منتخبين وله نفس الاختصاصات التي بمجلس ولاية طرابلس وقسمت إلى عدة قائمقاميات وهي:

قائمقامية جالو،

قائمقامية الكفرة،

قائمقامية أجدابيا،

أما النواحي التي شملتها سلوق، وقمينس، أجدابيا، تواكرا، برسيس، عبيد، سيرا، سلفط، وكانت نواحي موسى بردى تحت سلطة قضاء طبرق ونواحي قبائل زوايا ومغارية تابعة لقضاء جالو[3].

---

[1] مصطفى بازامة، **المرجع السابق**، ص 295.

[2] فتحي حسن نصار، **ليبيا من الاحتلال الاسباني حتى الاستقلال (1510- 1951)**، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2018، ص 107.

[3] محمود علي عامر ومحمد خير فارس، **تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى ليبيا)، ط1**، منشورات جامعة دمشق، د.ت، ص252.

في سنة 1836 كانت بنغازي قائمقامية تابعة لولاية طرابلس الغرب1، وفي سنة 1863 أصبحت متصرفية تابعة مباشرة إلى الأستانة إلى جانب هذا التنظيم كان يقوم التنظيم القبلي التقليدي أي نظام المشيخة بدور بارز تحت سيطرة الحركة السنوسية.

كما طبقت الدولة العثمانية على ليبيا نفس الأساليب التي طبقتها في ولاياتها الأخرى مثل الجزائر وتونس، متمثلة في عديد الإصلاحات التي شملت التعليم، القضاء، وغيرها وقد ظل الشعب الليبي في اضطرابات وتعددت الانتفاضات كما ذكر سابقا، وسعيا منها لإبقاء هذه الولاية أدرجت عديد الإصلاحات وحاولت جاهدة القضاء على الاضطرابات، وربطها مباشرة بإسطنبول أما ديوان الإيالة فقد كانت مهمته مساعدة مدير الإدارة وقد حدثت عليه تغيرات ووزعت مهماتهم على النحو التالي[2]:

— **البكلريكي:** يترأس إدارة الولاية قبل التنظيمات وبعدها ويعين مباشرة من طرف السلطان.

—**البك:** ويتولى قيادة القوات العسكرية وقبل التنظيمات كان يطلق عليه لقب آغا الانكشارية.

—**القاضي:** مهمته الفصل في الأمور القضائية.

— **الدفتر دار:** مسؤول عن الأمور المالية[3].

وقد تميز هذا العهد بتعدد الولاة إذ بلغ عددهم نحو ثلاث وثلاثون واليا،* ومدة البقاء غير محددة قد تستغرق عدة شهور، وهذا راجع إلى رغبة الدولة العثمانية في إيجاد والي يستطيع ضبط الأمور، ومن الملاحظ أن تعدد الولاة في العهد العثماني الثاني ساهم في عدم استقرار الوضع بالبلاد خاصة الأوضاع السياسية التي حدث عليها التأثير نظرا للظروف الداخلية والخارجية التي مرت بها طرابلس الغرب، لأن بعض الولاة كان همم

---

[1] محمود علي عامر ومحمد خير فارس، **المرجع السابق** ص 253.

[2] **نفسه**، ص51

[3] فتحي حسن نصار، **المرجع السابق**، ص 107.

* أنظر الملحق رقم02، ص94.

الأكبر هو تحقيق مصالحهم الشخصية، والمحافظة على مكانتهم هذا انعكس عنه نوعا من اللامبالاة من طرف الدولة العثمانية خصوصا عندما اقتصرت سلطتهم على المدن الساحلية وتركت بقية المناطق تسير شؤونها بنفسها[1].

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

سنتحدث في هذا المبحث عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني 1908م–1911م .

المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية

في هذا المطلب سنوضح الوضع الزراعي والصناعي والتجاري

أ- الزراعة

تعتبر الزراعة المورد الأساسي في حياة الشعب الطرابلسي[2]، حيث كانت مهيأة معظم السكان ويعمل بها أكثر من 80% [3]، و رغم أن الزراعة كانت هي العماد الأساسي لحياة غالبية الطرابلسيين، إلا أنها كانت تعاني من أزمات ومشاكل من أهمها [4]:

- محدودية كميات المياه وانعدام المجاري المائية.
- الظروف المناخية المتقلبة.
- اعتماد المزارع على الأدوات الزراعية القديمة.
- قلة الأيدي الزراعية العاملة في أراضي واسعة ممتدة.

1- الأراضي الزراعية: نسبتها ضئيلة ومن أهمها ما يلي:

1-1 المناطق الزراعية الساحلية: تمتد على طول الشريط الساحلي في شمال البلاد ومن أهم سهولها سهل جفارة وهذا السهل فيه قسمان، الأول أراضي محاذية للساحل

[1] فتحي حسن نصار، **المرجع السابق**، ص 107.

[2] تيسير بن موسى، **المرجع السابق**، ، ص106

[3] شاكر محمود، **ليبية**، ط1، دار العلمية، ليبيا، 1988، ص136.

[4] نيكولاي بروشين ايليتشن، **تاريخ ليبيا منمنتصف القرن 16 حتى مطلع القرن العشرين**، تع. عماد حاكم، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، 2001، ص333.

وتعتمد على مياه الأمطار والمياه الجوفية، حيث نجد الزراعة كثيفة ومتنوعة، أما القسم الثاني فهو الجنوبي الذي يتميز بعدم تواصل المناطق المزروعة فيه[1].

1-2 سهل منطقة سيرت: غني بالموارد الجوفية، أوديته قصيرة تتخلله سبخات كسبخة تاورغاء، وأم الأدهم

1-3 - سهول المنطقة الشرقية والجبل الأخضر ومنها:

- السهل الممتد من تورك حتى درنة، وهي سهول ضيقة نظرا لاقترابها من الجبل الأخضر ومن البحر و الهضاب الصخرية.

- السهول الممتد من درنه حتى حدود مصر وهي أيضا ضيقة بسبب اقتراب الهضاب الصخرية من البحر.

2- ملكية الأرض: قسمت الأراضي في طرابلس إلى ثلاثة أقسام بناء على قانون الأراضي للدولة العثمانية وذلك في 21 أفريل 1858م إلى:

- أراضي الملك،
- أراضي الميري[2]،
- أراضي الوقف[3] .

3- الإنتاج الزراعي: من أهم منتجاتها،

3-1- الحبوب: تحتل زراعة الحبوب في طرابلس المقام الأول لأنها تشكل الغذاء الأساسي للإنسان المغربي كما أنها المورد الوحيد للدخل السنوي بالآلاف للمزارعين، خصوصا بعد أن اعتاد المواطن الطرابلسي على التبادل بالنقود بدلا من المقايضة، وتصدر بالآلاف والأطنان إلى البلدان الأوروبية خاصة بريطانيا[4].

---

[1] تيسير بن موسى، **المرجع السابق**، ص101.

[2] محمود علي عامر وفارس محمد خيري، **المرجع السابق**، ص ص 165-166.

[3] **المرجع نفسه**، ص 118.

[4] مصطفى بازامة، **المرجع السابق**، ص 304.

وحسب تقرير القنصل الانجليزي (ياقو yago) إن طرابلس الغرب قد صدرت بين(1962م–1878م) جنوب بقيمة 18.780.000ليرة مقابل استيراد القمح بقيمة 7.952.000ليرة بالإضافة إلى الشعير والذرة.

3–2–التمور: تصدر التمور بمعدل سنوي قدر ب 1200 إلى 130الف ليرة الى الدول العربية والأوروبية

3–3–الزيتون: يتوفر في طرابلس خاصة في منطقة مسلانة التي تتميز بوفرة إنتاجها إضافة إلى ترهونة و جبل نفوسة، فكان إنتاجه عام 1910 حوالي 160 ألف قنطار من الزيتون[1].

3–4– الحمضيات: تتمركز في طرابلس والزاوية إذ من بين الثمار نجد البرتقال، الليمون اليوسفي(كينيا) وكذلك العنب حيث تنتج حوالي 12 ألف طن بالإضافة التين والبرقوق والسفرجل ....وغيرها[2] .

4— التساقط: يعتبر الحصول على المياه من أهم المشاكل التي تواجه المجتمع الطرابلسي في عهد الباشوات، حيث تعتبر طرابلس الغرب من المناطق الجافة، حيث تتراوح نسبة هطول الأمطار ما بين 100الى 400مم في السنة وتتناقص الأمطار كلما اتجهنا جنوبا، ورغم ذلك فان الأودية هي من تعمل على إيصال المياه إلى المناطق الأخرى وتساهم في حقن الأرض بكميات[3] من المياه وخاصة مدينة بنغازي التي تعاني من مشكلة تزويدها بمياه الشرب[4].

---

[1] فرانشسكو كورو، **المرجع السابق**، ص ص93–94.

[2]تيسير بن موسى، **المرجع السابق**، ، ص 125.

[3] مصطفى بازامة، **المرجع السابق**، ص 284.

[4] محمود شاكر، **المرجع السابق**، ، ص 175.

ب– الصناعة:

إن الصناعة هي إحدى الموارد الأساسية في حياة الطرابلسيين وقد عمل الباشوات المصلحين على تحريك واقعها لذلك برزت في طرابلس عدة صناعات سنتحدث عن أهمها:

1– **صناعة النسيج:** تعتبر من أهم وأوسع الصناعات التي عرفتها طرابلس فازدهرت في طرابلس ومصراتة، وظلت مزدهرة حتى الربع الأخير من القرن الماضي، وتمكنت برخص ثمنها من مزاحمة الصناعات الأخرى مما أدى إلى ركود سوق الصناعة الطرابلسية بعد أن أصبح مردودها المالي لا يكاد يسد حاجيات المصانع الفردية، مما زاد الأمر سوء وجعل أرباب العمل يطالبون السلطات العثمانية بالاهتمام بهم وبحرفتهم، نتيجة لذلك أصدرت الداخلية العثمانية في عام 1909 م قرارا يقضي بإلغاء الرسوم المفروضة على المنتوجات الوطنية[1].

2– صناعة الحصر: لقد نشطت هذه الصناعة في طرابلس بسبب توفر المادة الخام (الحلفاء، نبات السمار..) وكان القسم الأعظم منها يصدر إلى الخارج وخاصة الدولة العثمانية، التي كانت تستورد ثلث ما تنتجه البلاد، لقد أخذت هذه الصناعة شهرتها في الأسواق الدولية ولقد اهتمت منطقة مصراتة بإنتاج هذه السلعة التي تستعمل في نسجها[2].

3– صناعة الجلود: كانت رائجة في المدن والبوادي إذ يشير الطاهر الزاوي أن أهالي واحة هون وهي واحة من واحات الجفرة الذين كانت لهم مهارات في دبغ الجلود3، ولقد اشتهر الطرابلسيون بجودة مصنوعاتهم الجلدية التي نافست ما كان يصنع في فاس ومراكش بالمغرب الأقصى[4].

---

[1] تيسير بن موسى، **المرجع السابق**، ص ص –151–154

[2] نصر الدين سعيدوني، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس) من القرن 10 الى 14 هـ**، ط1، مجلس النشر العلمي، الكويت، ، 2010، ص35.

[3] الطاهر احمد الزاوي، **معجم البلدان الليبية**، ط1، دار الاتحاد العرب، 1968، ص 334.

[4] ناصر الدين سعيدوني، **المرجع نفسه**، ص35.

4- الصناعة المعدنية: تشمل تصنيع معادن الذهب والفضة والحديد ونقش النحاس والمنتوجات الحديدية وتدخل في صناعة الأدوات المنزلية كالقدور والأواني، أما المصنوعات الذهبية فتمثلت في أدوات الزينة النسائية كالأساور والخلاخيل، في حين تمثلت الصناعة الفضية في صناعة الأطباق والملاعق الثمينة، إن معظم ما ينتج يستهلك محليا ويصدر قسما منها إلى الخارج[1]، لقد برع عدد من الصناع الطرابلسيين وكانت سلعهم رائجة عند السواح الأجانب وأغنياء البلد .

5- صناعة الفخار: اشتهرت في المنطقة غربان نظرا لوفرة تراب الطفل وكانت معظم البيوت تحتوي على أفران لشي هذا التراب وإنتاج الجرار وأدوات الطهي المختلفة وتزين بعض الأواني الفخارية، وضل الصناع بذلك يزاولون مهنهم معتمدين على المهارة اليدوية والتقاليد المتوارثة[2].

ج- التجارة:

من خلال ما عرض في المنتوج الزراعي والصناعي في ولاية طرابلس الغرب نجد هذا المردود يحتاج إلى تصديره نحو الدول العربية والأوروبية، ويتم عن طريق الطرق البرية والبحرية، وقد استفادت الولاية من موقعها الجغرافي الممتاز وإمكانياتها الطبيعية[3].

فقسمت هذه التجارة الى قسمين هما: التجارة الداخلية والتجارة الخارجية:

1- التجارة الداخلية:

1- 1- الأسواق: يوجد بمدينة طرابلس عدة أسواق منها:

- **سوق الترك:** وهي عبارة عن سوق صغيرة بها دكاكين وواجهات زجاجية، فطبيعتها شرقية وذلك أن أغلب الحاجات المعروضة للبيع أوروبية الصنع.

---

[1] تسيير بن موسى، **المرجع السابق**، ، ص154

[2] نصر الدين سعيدوني، **المرجع السابق**، ص32.

[3] دونالد كواترت، **الدولة العثمانية 1700-1928م**، تع. ايمان الانصاري، ط1، مكتبة العبيكة، د.م، 2004 م، ص137.

– **سوق البن:** وهو مكان مكتظ بمقاهي، فكان يقصدونه العثمانيون ليرتشفوا فنجال القهوة.

– **سوق الترزية:** وهو الذي يركض إليه النساجون لبيع أقمشتهم، وفيه يجرى فيه المزاد العلني، كما يجلس فيه اليهود والمالطيون لخياطة وبيع الأنسجة المختلفة وإلى جانب هذه الأسواق نجد أيضا أسواق للبقالة والملابس النسائية والحريرية والأواني النحاسية وغيرها[1].

1–2– الأوزان: تميز نظام الأوزان المستخدم في طرابلس بالدقة، إذ ارتبطت المعادن الثمينة كالذهب والفضة والجواهر بأوزان محددة كالمثقال والخروبة 0.1917 غراما أي أن المثقالة تساوي 24 خروبة وتستعمل الخروبة للحرير، إضافة إلى الأوزان والوقية التي تزن 30.6798 غراما[2].

1–3– المكاييل: يقاس القمح والشعير والذرة بمكاييل متعددة ومن أشهر المكاييل في عهد الباشوات ما يلي (المارطة أو الكيل المحلية، الكيلة الاسطنبولية، الويبة، القفيز ويكال وغيرها).

1–4– المقاييس: أما بالنسبة للمقاييس نجد[3]:

– الذراع الهاشمي ويعادل 46 سم.

– الإنذارة أو الهندارة وتعادل 67 سم.

– أما المقاييس بالنسبة للأرض نجد الجابية 900متر مربع، والجدولة 9 أمتار مربعة وفي بعض الجهات اقل من ذلك[4].

– أما مقاييس اللحوم حيث تنقسم إلى النصف أو الربع أو الثمن ونصف الثمن .....

---

[1] تيسير بن موسى، **المرجع السابق**، ص194.

[2] انعام شرف الدين محمد، **مدخل الى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي (دراسات في مؤسسات المدنية التجارية 1711م –1835 م)**، ط1 دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1998، ص 49–51.

[3] تيسير بن موسى، **المرجع السابق**، ص194– .195

[4] انعام شرف الدين محمد، **المرجع نفسه**، ص 90.

2- التجارة الخارجية:

قد ارتبطت مدينة طرابلس بعلاقات تجارية مع أوروبا، وبعض الدول العربية الإسلامية، وكذاك بعض المناطق الإفريقية، فكانت تصدر وتستورد منتوجاتها ومصنوعاتها إلى كل من الدولة العثمانية، تونس، الجزائر، مصر، فرنسا، ايطاليا، مالطا، اليونان، بلجيكا، فكانت طرابلس تصدر إلى الدولة العثمانية الزيت وماء الزهر وكذا الحصر والتمر والملح كما تستورد منها الدقيق والبقول والخردوات[1].

إما إنجلترا فكانت تصدر إليها الشعير والحلفاء [2]، والتي لعبت دور أساسي في اقتصاد البلاد، أما وارداتها فتتمثل في الشاي والمصنوعات اليدوية والحديدية والتوابل، أما إيطاليا فكانت تصدر إليها الدواجن والخزف و الجلود غير المصنعة، في حين كانت البضائع الإيطالية المستوردة نذكر منها السمن والقهوة، وكذلك كل مصنوعات البندقية والزجاجية والخشب*، وكل ذلك يتم بواسطة خطوط الملاحة الايطالية العامة و البواخر الذي كان يديرها بنك روما وكذلك ميناء جنوة الذي كان على علاقة بطرابلس وبنغازي[3].

وكذلك الدول العربية الإسلامية التي كانت طرابلس تصدر إليها المنتوجات المختلفة، والمصنوعات الذهبية والفضية والدواجن، إلى كل من تونس والجزائر[4] ومصر، فيما تستورد منهم السكر والخضروات المجففة، إضافة إلى الصابون والفلفل الأحمر، والتي تتم عن طريق الملاحة الإيطالية وعبر الموانئ العامة وذلك بواسطة البواخر الفرنسية[5].

---

[1] عبد المنعم جميعي، **موسوعة تاريخ العرب في العصر الحديث**، ط1، مكتبة الاهلال لطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2006، ص48

[2] فرانشسكوا كورو، **المرجع السابق**، ص76

* أنظر الملحق رقم03، ص95.

[3] **المرجع نفسه**، ص 75.

[4] تيسير بن موسى، **المرجع السابق**، ص192.

[5] فرانشسكوا كورو، **المرجع نفسه**، ص 192.

ففي إفريقيا نجد بلاد السودان التي حافظت على صلاتها التجارية مع طرابلس الغرب، وذلك من خلال القوافل التي تنطلق من طرابلس عبر الصحراء، من كانوا وبورنو وواداي التي تنقل إليها العطور والجلود وغيرها لتشتري مقابلها الأقمشة والأدوات الحديدية والأغطية والبرانس وغيرها[1] .

فتجارة القوافل عبر الصحراء التي ذكرناها سابقا بنيت على تبادل في سلع الزينة والرفاهية مثل الملابس، العاج، ريش النعام، والدقيق إذ كان التجار الأوربيون يصدرون الملابس والأسلحة والمسابح إلى الأسر الحاكمة من ممالك بلاد السودان وبلاد الصحراء والتي ستفاد منها التجار والقبائل [2]، أما عن الطرق*، التي تسلكها هذه القوافل التي تحملها السلع والبضائع متعددة منها[3]:

- طريق طرابلس كانو نيجيريا،
- طريق طرابلس (تشاد)،
- طريق طرابلس(بنغازي وادادي)،
- طريق الساحلي،
- طريق الصحراوي،

هذه التجارة لم تؤدي إلى ظهور علاقات عمالية قوية على حسابات تكوينات الجماعات العشائرية، في داخل الولاية [4]، مما جعل تجارة القوافل العابرة للصحراء تتقلص

---

[1] نصر الدين سعيدوني، **المرجع السابق**، ص 39- 49.

[2] علي عبد الطيف حميدة، **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية**، بيروت، لبنان، 1991، ص58-59.

* أنظر الملحق رقم 04، ص96.

[3] تيسير بن موسى، **المرجع السابق**، ص159-162

[4] علي عبد الطيف حميدة، **المرجع نفسه**، ص، 60.

من سنة الى أخرى، بقدر ما أخذت الأبواب تنفتح لتجارة السودان مع سواحل المحيط الاطلسي[1].

المطلب الثاني: الأوضاع الاجتماعية

عاشت طرابلس الغرب فترة العهد العثماني الثاني تذبذبا في جل أوضاع البلاد السياسية منها والإدارية وغيرها، فلم تشهد استقرارا وذلك بسبب الثورات التي شنها الشعب الليبي ضد الحكومة العثمانية إضافة الى المحاولات التي كانت تستهدف ليبيا .

وبفعل هذه التحولات واجه المجتمع الليبي العديد من التحولات الاجتماعية، من أوبئة ومجاعة، وفي هذا المبحث سنحاول عرض أوضاع طرابلس الغرب الاجتماعية في فترة العهد العثماني الثاني و معرفة ملامح المجتمع الليبي آنذاك .

أ- المجتمع الليبي وفعاليته في العهد العثماني الثاني:

المجتمع الليبي كغيره من المجتمعات يضم مزيجا من الأجناس العربية و الأجنبية وكذا الإفريقية التي توافدت الى المنطقة نتيجة لأسباب عديدة منها سياسية واقتصادية واجتماعية.

1- التركيبة السكانية: شكل الموقع الجغرافي لطرابلس الغرب أهمية كبيرة في ربط الصلات البشرية المختلفة الأجناس ولقد بلغ عدد سكان ليبيا ما يقارب 1.5مليون نسمة وتتوزع على الشكل التالي: [2].

الولاية	مساحتها كيلومتر مربع	عدد سكانها نسمة
طرابلس	535.000	1000.000
برقة	855.370	410.000
فزان	551.170	94.000

[1] شارل فيرو، **الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي**، منشورات جامعة قارنوص، بنغازي، دت، ص528.

[2] محمود شاكر، **المرجع السابق**، ص59

وهكذا نلاحظ أن ولاية طرابلس اصغر الولايات من حيث المساحة ولكنها أكثرها سكانا، وكانت تركيبة المجتمع الليبي عبارة عن عدة فئات وهي[1]:

1-1- العرب: وهم الغالبية وقد دخلوا الى طرابلس أثناء الفتح الإسلامي في القرن 7م، بالإضافة الى قبائل بني هلال وبني سليم خلال القرن11م واستقر اغلبهم في برقة.

1-2- البربر: يعتبر البربر من أقدم سكان الشمال الإفريقي ومن أقدم السلالات المعمرة في شمال إفريقيا وانتشروا خاصة في طرابلس والمدن الغربية مثل زواره ويفرن وغيرها

1-3- الطوارق: يعيشون في الصحراء وإقليم فزان ومركزهم مدينة غات، ويتميزون بتمسكهم بعاداتهم البدائية ولغاتهم هي لغة البربر .

1-4- العثمانيون: يرجع تواجدهم في طرابلس الغرب من 1551م، ولقد امتد تواجدهم على مدار 3 قرون الى 1911م، ونتج عن هذا عنصر جديد وهو القولوغية* .

1-5- الزنوج: هم مجموعة من أفارقة جنوب الصحراء، استوطنوا بليبيا للسعي وراء الرزق، وهم من سلالة العبيد، وكان عددهم قليل واغلبهم استوطنوا منطقة فزان[2].

1-6- اليهود: كانوا بنسبة قليلة، وكانوا يعيشون ويزالون أعمالهم بحرية تامة، ولقد كان معظم نشاطهم التجارة.

1-7- الجاليات: ضمت طرابلس الغرب عدد من الجاليات يزيد عن 80 ألف نسمة، ينتمون الى 35 جنسية عربية وأوروبية[3] .

كما يمكننا تقسيم المجتمع الليبي الى قسمين وهما المجتمع الحضري سكان المدن، وهم عبارة عن مزيج من فئات وأعراق منهم عرب وبربر وقولوغية، إضافة الى يهود

---

[1] محمود شاكر، **المرجع السابق**، ص 60.

[2] هنريكود ي أوغسطيني، **سكان ليبيا**، تر.خليفة محمد التليسي، ط2، دار العربية، ليبيا، 1987، ص44.

[3] راسم رشدي، **طرابلس الغرب بين الماضي والحاضر**، ط1، طرابلس، ليبيا، 1953، ص189.

وجاليات أجنبية، والقسم الثاني هو المجتمع البدوي فلا نجد فيهم هذا الاختلاط فنجدهم من السكان الأصليون وكذا الطوارق والزنوج.

2 – طبقات المجتمع الليبي:

تشكلت طبقات عديدة مثلت المجتمع الليبي في مختلف مجالاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتمثل التقسيم الطبقي في طرابلس فيما يلي:

2-1- الطبقة الحاكمة: تتكون من الحاكم الذي يتوجب أن يكون عثماني الأصل، إضافة الى مجلس إدارته الذي هو عبارة عن القاضي والمفتي وأعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين والإداريين، إضافة إلى الضباط وقائد الجيش، فقد كانت لهم كافة الصلاحيات في اتخاذ القرارات السياسية والإدارية والقضائية في البلاد، وعلى رأس هذه الطبقة عينت الدولة الوالي وهو المكلف بإدارة شؤون البلاد[1].

2-2- القضاة والعلماء: تحتل المرتبة الثانية بعد الطبقة الحاكمة، يتمتعون بمكانة مرموقة محبة الناس جميعا فالقضاة كان لهم الدور الكبير في تحقيق العدالة الاجتماعية ونصر الحق، أما العلماء فكان دورهم هو تلقين الدروس الدينية للطلبة وعامة الناس في المسجد والزوايا سعيا لأخذ الأجر والثواب.

2-3- التجار والحرفيون: هم من أهم الفئات الاجتماعية وقد صنف التجار في طرابلس إلى ثلاث فئات (كبار التجار – تجار الفئة المتوسطة – فئة صغار التجار) فقد كان لهم دور كبير في النشاط الإنتاجي، حيث استطاعوا سد حاجيات السكان إلى حد ما

2-4- الفلاحون: استقروا في ترهونة ومسلاتة وهم فلاحون في خدمة الأرض، وعمل آخرون كرعاة لرؤساء القبائل الأغنياء [2]، إلا إن هذه الفئة تعتبر من الفئات الفقيرة بسبب الضرائب التي تفوق قدرة الفلاح المادية

[1] هنريكو دي أوغسطيني، **المرجع السابق**، ص36

[2] علي عبد الطيف حميدة، **المرجع السابق**، ص101.

2-5- العبيد: ظهرت هذه الفئة في المجتمع الليبي نتيجة لعمليات تجارة الرقيق، وينفق عليهم أسيادهم[1] .

المبحث الثالث: الأوضاع الدينية والثقافية

تميزت طرابلس في حكم الدولة العثمانية بنوع من الجمود الفكري، لكن الأواخر من الولاة استدركوا الوضع وعرفت نوعا من الانتعاش الفكري، وهذا مما أدى إلى ظهور تحسينات في العهد العثماني الثاني وقد كان التعليم بطرابلس الغرب على النحو التالي:

المطلب الأول: الأوضاع الدينية

أ- نظام التعليم الديني: كان يتم على مستوى المؤسسات الدينية بطريقة التقليدي تضمنت ما يلي[2]:

1- الكتاتيب (الجوامع):

لم يكن للعثمانيين سياسة تعليمية موجهة وممنهجة بل تركته للأهالي وبعض الأسر في المدن و ورث الحكم العثماني في طرابلس في مجال التعليم نظاما تعليميا كان قائما منذ زمن طويل متمثل في نظام الكتاتيب، حيث أن العثمانيين قد أهملوا هذا النوع من التعليم في هذه المنطقة شأنه شأن أنواع التعليم الأخرى، اقتصرت عملية التسجيل المتعلمين فقط على المدن الرئيسة كطرابلس، بنغازي، أما القرى والمناطق الأخرى البعيدة عن طرابلس وبنغازي فلم يلق إليها ولم يتم تسجيل، وقد كان هذا النوع من التعليم منتشر بكثرة في الواحات الأخرى مثل واحة الجفرة هدفه تحفيظ القرآن وتعليم القراءة والكتابة[3].

2- المساجد:

لقد كان للمساجد دورا كبير إلى جانب إقامة الصلاة وظيفته الوعظ والإرشاد، وحلقات الدروس المخصصة التعليم الديني وأصوله، تحفيظ القرآن الكريم وتعليم النشء خاصة

---

[1] علي عبد اللطيف، **المرجع السابق**، ص102

[2] الطاهر أحمد الزاوي، **أعلام ليبيا**، ط3، دار المدار الإسلامي، بنغازي، ليبيا، 2004، ص 90.

[3] رأفت الشيخ، **المرجع السابق**، ص-ص 107- 108

مبادئ القراءة والكتابة، النحو وعلم العروض، والاملاء عن طريق الفقهاء والأئمة المعلمين[1] ولهذا ظهرت عديد المساجد مثل جامع عثمان بوقلاز1893م، الجامع العتيق 1904 في مدينة بنغازي تم تشيده من طرف رشيد باشا حاكم برقة، مسجد رشيد في حي المغار بدرنة[2] كان الطلاب يجلسون على شكل حلقات كبيرة حول المدرس لتلقي مختلف العلوم بطريقة تقليدية، وهذا ما ساهم في ظهور العديد من علماء البلاد[3].

3 الزوايا:

لقد كان لزوايا دورا كبيرا في التعليم خاصة إلى جانب التعليم الديني حيث أنها عبارة حجرات كانت ملحقة بالمسجد بحيث كانت مكانا يتلقى فيه المريدين على مختلف أعمارهم لتلقي المعارف والعلوم والأدب وغالبا ما كانت العلوم التي يتلقاها الدارسون فيها علوم دينية، حيث أنه كان يوجد بينها تشابه كبير مع الكتاتيب.

أما شروط الالتحاق بها لا تخضع إلى السن ووقت معين، وقد تركت هذه الأخيرة أثرا ملموسا في البلاد فانتشرت الدراسة بالمعاهد العلمية مثل المعهد الأسمري* وزاوية أحمد الزروت بمصراته، وزاوية الدولاي بمسلاته وظهرت أيضا الزاوية السنوسية كطريقة صوفية تنسب إلى محمد بن علي السنوسي ذو الأصول الجزائرية حيث أنها تحقق أهداف دينية ودنيوية[4].

---

[1] الطاهر أحمد الزاوي، **أعلام ليبيا، المصدر السابق**، ص 409.

[2] علي مسعود بلونشي، **تاريخ معمار المسجد في ليبيا في العهد العثماني والقرمانلي (1551م– 1911م)**، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2009، ص153.

[3] الطاهر أحمد الزاوي، **المصدر نفسه**، ص 409.

*المعهد الأسمري: أسسه الشيخ عبد السلام السينيوري حوالي 912هـ/1491م بمدينة زلتين غرب ليبيا وأصبحت من أكبر الزوايا بليبيا وهمزة وصل بين أهم المراكز الإسلامية في شمال إفريقيا، ينظر.عبد الرحمان الطيب داره، **دور زاوية الشيخ عبد السلام الأسمري في ترسيخ الهوية**، مجلة أصول الدين، مج06، ج6، ليبيا، 2022، ص ص16–17.

[4]علي مصطفى المصراتي وأحمد الشارف، **درنه وديوان**، ط3، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، 2000، ص–ص 23– 24.

4- المعاهد الدينية:

ظهرت بطرابلس الغرب ثلاثة منها وهي: مدرسة أحمد باشا، مدرسة محمد باشا، مدرسة الكاتب، من خلالها يتلقى الطالب مختلف العلوم الحديث، التفسير، الفقه، تدوم مدة الدراسة ثلاثة سنوات بعدها يؤهل الطالب للالتحاق بجامع الأزهر أو الزيتونة[1].

ب- التعليم الحديث:

في أواخر عهد الباشوات ظهرت في طرابلس العديد من المدارس الحديثة مسايرة للعصر ففي سنة 1895 م ظهر التعليم النظامي، وقد اقتصر النوع الواحد من التعليم الذي يقدم للأطفال هو القراءة والكتابة بطريقة تقليدية، القائم كله حول القرآن الكريم والكتابة العربية وفق الطريقة التقليدية العتيقة، ويقوم التعليم كله حول القرآن الكريم ويتلقن في المدارس التقليدية باسم الكتاب[2]، ففي فترة الحكم العثماني الثاني بليبيا سنة 1835م، تحسنت الأوضاع التعليمة عن طريق الاهتمام بالتعليم والثقافة، حيث انتشر التعليم الديني على نطاق واسع عم معظم المناطق بواسطة الزاوية والكتاتيب والمساجد، أنشأت الحكومة العثمانية ببرقة بنغازي درنة بعد 1895م مدارس نظامية تسير وقفا للنظم العصرية، فبدأ التحسين يدب شيئا فشيئا خلال الأعوام الاثني عشر الأخيرة من العهد العثماني الثاني [3].

وظهرت عدة مدارس أهمها:

1- المدرسة الرشدية: احتوت هذه المؤسسة على نوعين من التعليم، المدنية والعسكرية تواجدت في درنة، بنغازي، الخمس، مرزوق، وقد ساهم الأهالي بجمع التبرعات لإنشاء المدرسة الرشدية 1874م[4].

---

[1] يونس حسن محمد، **الأوضاع الإدارية والثقافية في ليبيا أثناء العهد العثماني الثان**ي 1935- 1911، مجلة سيما، العدد 3، مجلد، 9 2010، ص20.

[2] عمر الترمي الشياض، **تاريخ التعليم والثقافة في ليبيا**، ط1، جامعة طرابلس، ليبيا، 2000، ص227.

[3] نبيل لزعر، **الأوضاع في ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي**، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، ع 6، جامعة تلمسان، ديسمبر 2018، ص20.

[4] محمد الكوني بالحاج، **التحديث العثماني في ولاية طرابلس الغرب**، ط1، منشورات السابع أبريل، القاهرة، ص 200.

2- **مدرسة ابتدائية للذكور:** مدتها ثلاث سنوات، تدرس باللغة التركية والقرآن الكريم، الفقه، التجويد التاريخ العثماني الجغرافيا والخط[1].

وتم الطلب من السكان القرى والمدن أن يساهم الأهالي في نفقات إنشاء المدارس وتأثيثها ودفع رواتب المعلمين فيها خاصة الأسرى ميسورة الحال .

3- مدرسة الثانوية للذكور الرشدية: مدتها ستة سنوات منهجها مماثل للمدرسة الابتدائية لكن إضافة لبعض المناهج مثل اللغة الفارسية، الهندسة، الصحة، الرسم، اللغة الفرنسية.

4- مدرسة ابتدائية وثانوية للإناث: مدتها ست سنوات، ثلاث للابتدائي وثلاث للثانوي ومناهجها مماثلة لمناهج مدارس الذكور مع التركيز على الأعمال النسائية

5- المدارس الأجنبية: يتلقى فيها أبناء الجاليات الأجنبية الأوروبية واحدة للذكور وأخرة للإناث وأغلب روادها هم من اليهود بالإضافة إلى مدرسة فرنسية عصرية مفتوحة للجميع وكانت هذه المدارس توجد على مستوى طرابلس[2].

6- مدرسة للصناعات (إصلاح خانة): قام الوالي أحمد عزت باشا بإنشاء هذه المدرسة، التحق بها خمسة وأربعون طالبا من أبناء العشائر الأستانة عام 1886 بالتخصصات التالية:

-38طالب في الكلية العسكرية،

-06 طلاب في كلية الطب،

- طالب واحد في الكلية الملكية، ذكور وأخرى للإناث وأغلب روادها هم من اليهود بالإضافة إلى مدرسة فرنسية عصرية مفتوحة للجميع[3]

---

[1] فرانشسكو كورو، **المصدر السابق**، ص 100.

[2] مسعود عبيد الله مسعود، **ملامح الحياة الفكرية والثقافية أواخر الحكم العثماني حتى الاحتلال الايطالي سنة 1911**، المجلة الجامعية، ع 15، بنغازي، 2003، ص 123.

[3] محمد الكوني بالحاج، **المرجع السابق**، ص 200.

ج- الرحلة في طلب العلم:

لقد هاجر العديد من الطرابلسيين نحو مصر إلى جامع الأزهر، من أمثالهم إبراهيم العوسجي، أحمد الرجيبي، كما اتجهت مجموعة أخرى نحو الزيتونة بتونس من أمثال: عبد الحميد القمودي، أخذ على علمائها النحو المنطق، بالإضافة إلى الشيخ عمر قوي الذي توجه نحو فاس جامع القروين، وقد تحصل الشيخ محمد كامل بن مصطفى على شهادة هناك[1].

وتشجيعا للطلبة المتفوقين أرسلت الدولة العثمانية الطلبة المتفوقين إلى إسطنبول للدراسة في المدارس العسكرية، المدنية والحرفية وبعضهم تم تعينهم فيما بعد في مناصب إدارية، وقد انتعش التعليم في الفترة ما بين(1908- 1911م)، خاصة بعد إضافة المدارس الحكومية مثل: مكتب محمد شوكت ومكتب الاتحاد والترقي التي كانت تعتمد دعم من قبل الأستانة والأعيان بالمنطقة، والرسوم التي يدفعها الطلبة الملتحقين بها وقد شملت هذه المدارس حتى المناطق البعيدة الجنوبية لكنها أحدثت نوعا من التأثير السلبي وهو إدخال الأفكار الغربية[2].

[1] عمر الترمي الشياض، **المرجع السابق**، ص226.

[2] يونس حسن محمد، **المرجع السابق**، ص9.

المطلب الثاني: الأوضاع الثقافية

وجد بطرابلس الغرب نشاط ثقافي كان يمارس في العديد من المؤسسات والمكتبات أدى إلى وجود نوعين منها:

أ- المكتبات العامة والخاصة:

مكتبة (الخزائن) الأوقاف (العامة) تأسست 1808، أما المكتبات (الخزائن) الخاصة فقد كانت ملكا للأعيان البلاد ووجهائها المتعلمين مكتبات خاصة بهم[1].

ب- الطباعة والصحافة: كان دخول المكتبات إلى طرابلس متمثلة في مطبعة حجرية 1863- 1864م، في عهد نديم باشا وقد كانت فترة (1808م- 1911م) مرحلة ازدهار الصحافة بطرابلس رغم قصر مدتها عن طريق المساهمة في إثراء الحياة الأدبية والثقافية وتنوير الرأي العام خاصة الطبقة المثقفة منهم، وبعد مجيء الاحتلال الايطالي إلى طرابلس الغرب تعرضت الصحافة إلى مضايقات وكبت لكنها واصلت نشاطها[2].

كما استورد محمد علي رضا باشا مطبعة من أوروبا بعد أن تبين له عدم صلاحية المطابع الحجرية السابقة واستمر العمل بها إلى غاية1809م، كما تم تأسيس مطبعة الفنون والصنائع سنة 1895، ثم ظهرت مطبعة الترقي بعد قيام الثورة بتركيا وصدور قانون جديد ينص على حرية الصحافة[3].

بالرغم من أنها كانت بدائية إلا أنها ساعدت في طباعة الأوراق الرسمية والرسائل الحكومية، وكان مقرها السرايا الحمراء، تم إدخال عليها تحسينات فأصبحت قادرة على طبع الصحف منها صحيفة طرابلس1866م، كما أصدرت أول دورية سياسية أدبية في طرابلس وكانت تصدر بشكل شهري وهي صحيفة المنقب الإفريقي[4].

---

[1] خريجي زيدان، **تاريخ أدب اللغة العربية**، ج2، ط1، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، 1983، ص403.

[2] راسم رشدي: **المرجع السابق**، ص53.

[3] عبد الحميد الشريف ومحمد أحمد الطوير، **دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات**ط1، الدار الجماهرية لنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، ص 28

[4] علي مصطفى المصراتي، **المرجع السابق**، ص64.

ج- الحركة الشعرية والأدبية:

بعد انتهاء الأسرة القرمانلية وبداية العهد العثماني الثاني حدث هناك نوعا من التطور الملحوظ في الحياة الأدبية والشعرية في طرابلس الغرب، على غرار العديد من المناطق الوطن العربي آنذاك، ومن المركز التي ساهمت في تطوير الحياة الأدبية والشعرية الزوايا والمجالس الخاصة متمثلة في الصالونات والمنتديات التي يتم فيها تجاذب موضوعات مختلفة عن طريق النقاش والتحليل، النقد، لقد عاش رواد الشعر والأدب في ليبيا أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الانهزامات المتتالية للدولة العثمانية ووحشية الظاهرة الاستعمارية[1] بالإضافة إلى عصر النهضة وانبعاث حركة الإصلاح، وحركات المقاومة كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في انتجاتهم الشعرية وأدى إلى ظهور عدد من الشعراء الذين كانت لهم صلة وثيقة برموز النهضة من أمثالهم: سليمان الباروني، أحمد قنانة، إبراهيم باكير، مصطفى بن زكري، أحمد الشارف.

تمكن مصطفى بن زكريا من طبع ديوانه الشعري في مصر 1892م و يعد أول ديوان شعري ليبي في العصر الحديث كما أصدر سليمان الباروني ديوانه الشعري 1908م.

وبرز الشاعران أحمد الشارف وأحمد رفيق المهدوي بشعرهما في الجانب الاجتماعي، الديني والوطني.

ساهمت المدارس الحديثة التي تدرس اللغة الفرنسية في عهد الوالي احمد عزت باشا وجلبه الصحف بالعربية من المشرق وتداولها من قبل الطبقة المثقفة زاد في تطوير الحركة الأدبية والشعرية[2].

---

[1] الشاعر رجب الماجري، **لمحة تاريخية على تطوير الحركة الشعرية في ليبيا**، مجلة **طنجة الادبية**، 2015/9/13، ليبا، ص 14.

[2] قريرة زرقون، **الحركة الشعرية في ليبيا في العصر الحديث**، ج1، ط1، دار الكتاب، دار الكتاب، بنغازي ليبيا 'ص ص 16- 19.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا إلى الفصل الأول تعرفنا على أهم الأوضاع العامة السائدة بطرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني بمختلف التغيرات التي شملتها والإصلاحات من بينها تعيين نواب في مجلس المبعوثان من طرابلس الغرب كغيرها من الدول العربية التابعة للدولة العثمانية، وهذا ما سوف نعرضه في الفصل الثاني بنوع من التفصيل.

الفصل الثاني

مجلس المبعوثان والتمثيل النيابي في طرابلس الغرب

المبحث الأول: نشأة وتأسيس مجلس المبعوثان 1876.

المبحث الثاني: انقلاب 1908م وانعكاساته.

المبحث الثالث: التمثيل النيابي بطرابلس الغرب.

في إطار التنظيمات التي استحدثتها الدولة العثمانية قرر السلطان عبد الحميد الثاني إنشاء مجلس المبعوثان الذي سوف نتطرف اليه في هذا الفصل بمختلف عناصره ونتعرف على التداعيات التي أدت إلى ظهوره وما هي أهم التغيرات التي طرأت عليه.

المبحث الأول: نشأة وتأسيس مجلس المبعوثان 1876م

بالرغم من أن السلطان عبد الحميد الثاني*، قد كان من أنصار السلطة المطلقة إلا أنه بعد توليه العرش، عبر عن ميولاته الإصلاحية بحيث ألقى خطابا أثناء تثبيت الصدر الأعظم محمد رشدي وأعضاء وزارته عبر فيه عن ضرورة إشاعة العدالة وسيادة القانون وإنشاء مجلس عمومي، كما أنه طالب بتشكيل لجنة برئاسة مدحت باشا **، كما ضمت هذه اللجنة رجال الإصلاح من بينهم **نامق كمال وضياء باشا** بالإضافة إلى أربعة عشرة مدنيا من الأقليات غير المسلمة[1] بالإضافة إلى عشرة من علماء الدين إضافة إلى عنصرين عسكريين

إن فكرة إنشاء المجالس التشريعية تجربة ديمقراطية اختلفت الآراء حولها حيث أن السلطان عبد الحميد نفسه كان غير مقتنعا بها، إلا أن متطلبات المرحلة ومواكبة العصر فرضت عليه ذلك [2].

*السلطان عبد الحميد الثاني 1942–1910: من أهم خلفاء عصره، أنشأ الدستور 1876، تم خلعه، لمزيد ينظر: عائشة عثمان أغلو: **والدي السلطان عبد الحميد**، ط1، دار البشير لنشر والتوزيع، الأردن، 1991و ص11.

** ولد مدحت 1822– 1884: اسمه أحمد شفيق، رجل سياسي عثماني إصلاحي، تقلد عديد من المناصب كان الصدر الأعظم ووزير العدل، لمزيد أنظر عبد المجيد الثاني: **مذكراتي السياسية**، تر، علي وهي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1977، ص11.

[1] سليم فارس: **كنز الرغائب في منتجات الجوانب**، ج6، ط1، مطبعة الجوانب العليا الأستانة، ص ص24، 23

[2] يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية، تر**، عدنان محمود سلمان، محمود الأنصاري، مج1، ط1، منشورات فيصل للتمويل، تركيا، 1988، ص 848

أما الطبقة المثقفة فقد انقسمت الى قسمين، فئة الشباب والتي رأت أن يكون هناك مجالس لممارسة الديمقراطية وبالتالي يتم القضاء على البيروقراطية، والتنظيمات التقليدية ومواكبة التطورات الحاصلة في أوروبا، أما فئة المسنين ومتوسطي العمر فكانوا رافضين خوفا من إدخال النواب للأفكار الغربية وانعكاسها على مقومات الدولة[1]

ولإنجاز هذه التجربة استقبل السلطان عبد الحميد الثاني عديد المسودات، لإعداد الدستور حيث قدم مدير المدرسة الحربية سليمان باشا مسودة رفضت، لأنها غير منظمة وتشبه الدستور الفرنسي كما طرح مدحت باشا بعد استشارة كمال نامق مسودة تتضمن الحرية الأساسية متأثر بالدساتير الغربية، وعرض سعيد باشا رئيس السكرتارية بالقصر مسودة كانت حيث أكثر تنظيما من سابقاتها، ثم وقع الاختيار على مسودة مدحت باشا التي احتوت على مائة وأربعة مادة*وبعد عديد المناقشات، تم حذف 21مادة منها[2]

وأهم ما جاء فيه: العدل والمساواة بين مختلف الملل، حرية التعليم واجباريته، حرية الطباعة وجعل اللغة التركية اللغة الرسمية للدولة العثمانية[3]

[1] يلماز أوزتوتا، **المصدر نفسه**، ص849 .

[*] ينظر الملحق رقم05، ص97.

[2] قدري القلعجي، **مدحت باشا ابو الدستور العثماني وخلع السلاطين**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت ن م1947ص22.

[3] البارودي فخري، **مذكرات البارودي**، ط1، دار الحياة، بيروت1951، ص 78.

المطلب الأول: إعلان الدستور وإنشاء مجلس المبعوثان 1876م(المشروطية* الأولى)

بموجب الدستور الصادر في 23 ديسمبر1876م من طرف الصدر الأعظم مدحت باشا[1]وبعد انعقاد مؤتمر برلين** نص هذا الدستور على اثني عشر قسما، حيث احتوت الأقسام، الخامسة، السادسة، والسابعة الأمور الانضباطية والتنظيمية في المجلس العمومي ومجلس المبعوثان وعلى إثرها تم تعيين مجلسين:

أ– مجلس الأعيان: يتم تعيين هيئة الأعيان مباشرة من طرف السلطان، ممن يحتلون مكانة مرموقة وموظفين بالدولة كالوزراء، الولاة والقضاة [2]، ومن شروط التعيين ألا يتجاوز العضو 40 سنة وكان مرتب كل عضو شهريا 10 آلاف قرش، كما يقوم هذا المجلس بالتدقيق في الميزانية التي تعرض على مجلس المبعوثان[3] أما اللوائح التي توافق عليها فترفع إلى الصدر الأعظم [4]

ب– مجلس المبعوثان: يتألف مجلس المبعوثان من مجموعة الأعضاء الذين يتم انتخابهم من قبل الدوائر الانتخابية، حيث قدر بعضو لكل 50 ألف شخص من الذكور في الدولة العثمانية.

***المشروطية**، يشترط على الحاكم تحديد سلطاته لمزيد أنظر: عثمان لوري طوباتشن، العثمانيون رجالهم العظماء ومؤسساتهم، تر، محمد حرب، ط1، دار الأرقم، اسطنبول، 1994، ص 94.

[1] إسماعيل أحمد باغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الحديث**، ط1، دار العلم، بيروت، د.ت، ص178.

****لمؤتمر برلين:** حضرته الدول الكبرى، ، من أجل تعديل معاهدة ساس يفاتوا التي عقدت بين روسيا والدولة العثمانية بسبب معارضة الدول المعنية لمصالحها، للمزيد أنظر: محمد علي الصلابي، **السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الاسلامية أسباب زوال الخلافة العثمانية**، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2012، ص ص 27– 29. .

[2] وجيه كوثراني، **التنظيمات العثمانية والدستور بواكير الفكر الدستوري نصا وتطبيقا ومفهوما**، مجلة وتيني، العدد 2013، 3، ص 5

[3] عصمت عبد القادر، **النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني**، ط1، دار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2006م، ص34

[4] وجيه كوثراني، **المرجع السابق**، ص5

تجري الانتخابات بشكل سري، تكون مدة العضوية لمدة 4 سنوات يتقاضى شهريا مبلغ 20 ألف قرش ومن الشروط التي يجب أن تتوفر في الأعضاء:

- يجب أن يكون من تبعية الدولة العثمانية،
- ألا يكون قد عمل في الخدمة مع الأجانب،
- معرفة اللغة التركية (إلا أنه في الدورة التالية أي بعد أربعة سنوات يشترط قراءة وإن أمكن كتابة اللغة التركية،
- أن يكون قد أتم ثلاثين سنة (30) من العمر،
- ألا يكون المرشح للانتخابات في خدمة لأي شخص،
- يجب أن يكون قد رد إليه اعتباره إذا صدر ضده حكم بإفلاس،
- ألا يكون سيئ السمعة في سلوكه،
- ألا يكون حائزا على جنسية أية دولة أجنبية،
- ألا يكون محروما من حقوقه المدنية،
- إذا كان المرشح موظفا وجب أن يكون قد استقال من وظيفته[1]،

بالإضافة الى مصاريف السفر الى العاصمة واليها يتم انتخاب رئيس المجلس ووكيلها الأول والثاني يكون من قبل أعضاء مجلس المبعوثان كما نص الدستور أن يكون اجتماع مجلس المبعوثان

[1] أور خان سعد الله كولوغلو، المصدر السابق، ص، 79.

بشكل علني ويمكن أن يعقد بشكل سري على أن يكون عدد الموافقين 15 نائبا، كما تعطي الحصانة حيث لا يمكن توقيف أعضاء المجلس المبعوثان أثناء الاجتماعات

ج- النظام الداخلي لمجلس المبعوثان: في 1 مارس 1877م أصدرت الإدارة السلطانية المصادقة على النظام الداخلي للمجلس، حيث أنه جاء في المادة العاشرة تحديد شؤون المجلس وكل ما هو متعلق بأعمال ووظائف وأعضاء مجلس المبعوثان، ويكون تعيين مؤقت بحيث يعوضه في حالة غيابه رئيس المجلس أو كتابه المؤقتين، تمثلت مهمتهم في تسيير الشؤون بشكل مؤقت إلى غاية اختيار رئيس دائم لمدة سنة وتمتد هذه الفترة إلى غاية انتخاب رئيس ونوابه والكتبة[1]

تم ترشيح تسعة أعضاء للرئاسة 3مترشحين لرئاسة 2منصب نائب أول للرئيس 3 منصب النائب الثاني تعرض الأسماء على السلطان لكي يختار3 منهم ويكون ممن يقيمون الولاء لسلطان ويكسب رضاءه الشخصي.

كما يتم تعيين 4 كتاب و5 موظفين إداريين لضبط أعمال المجلس مدة بقاء هيئة الرئاسة والكتبة سنة واحدة تم يعاد انتخابهم بنفس الصيغة.

من مهام الرئاسة أعطيت له صلاحيات واسعة، لإدارة الجلسة وضبطها، والسهر على تطبيق النظام الداخلي والعمل به كما أنه له السلطة التقديرية في مشاركة الأعضاء والاطلاع على الأوراق وتوزيعها عليهم والاطلاع عليها والنظر في الاعتراضات المقدمة[2]

أما النواب والوكلاء الرئيسيين تمثلت مهامهم، مساعدة الإدارة الجلسات، وتنظيم أمور المجالس وفي حالة غياب الرئيس يتولى النائب الأول رئاسة الجلسة أما النائب الثاني ينوب عليه في حالة غيابه عن إدارة جلسات المجلس.

---

[1] سليم فارس، **المصدر السابق**، ص35، ص ص، 18- 20

[2] **المصدر نفسه**، ص ص18- 19.

1- الكتبة: نص النظام الداخلي للمجلس على تعيين 4 كتاب من قبل المجلس يتولى شؤون الكتابة من مهامهم يتولى أحدهم تلاوة محضر الجلسة السابقة وبعد الموافقة يتم التوقيع عليه من طرف رئيس الجلسة وكاتبين[1]

2- شعب المجلس ولجانه: بعد انتخاب رئيس المجلس ونوابه الذي يتشكل من خمس شعب يتم اختبار أعضائها من ضمن أعضاء المجلس، وعلى كل شعبة أن تتشكل من خمسة أعضاء لتحقق في الأوراق المتعلقة بالمجلس[2].

وبعد إجراء الانتخابات عقد المجلس الأول في 20 مارس 1877م، جرت مراسيم الافتتاح بحضور السلطان عبد الحميد الثاني بالإضافة إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية ومختلف الطوائف الدينية داخل الدولة العثمانية أكد في خطابه على إرساء دعائم العدل والمساواة بين مختلف المواطنين، وضرورة الاهتمام بالتعليم وإصلاح الجانب الإداري.

كما أنه تقدم بجزيل الشكر لجميع المواطنين الذين يقدمون المساعدات للدولة العثمانية ومشاركتهم في الدفاع عنها، وتم تعيين أحمد وفيق باشا رئيسا للمجلس، بالرغم من معارضة بعض النواب خاصة نائب القديس ضياء الخالدي لوجود خرق لنظام العام، حيث أعيدت انتخابات لرئاسة المجلس وعين أحمد وفيق باشا رئيسا لمجلس المبعوثان[3]

عقد الاجتماع الأول 29مارسم1877م وكان عدد أعضاء مجلس الأعيان والشيوخ يتكون من 25عضو لكن مجلس المبعوثان لم يعمر طويلا.

بلغ عدد الحاضرين 84 نائبا حيث تعذر عن النواب العرب الحضور بسبب تأخر المواصلات، و22 عضوا من مجلس الأعيان، حيث تم اختيار 3 كتاب و5 لجان مهمتها،

---

[1] عصمت عبد القادر، **المرجع السابق**، ص 38

[2] زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية، ط4، دار النهار للنشر**، ط4، دار النهار، بيروت، 1986، ص 38– 39.

[3] ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، ط2، دار العلم، بيروت، 1960، ص ص 100.

تدوين المشاريع والعرائض كلا حسب اختصاصها، حيث اختير نائب إسطنبول الشيخ بهاء الدين نائبا أولا للرئيس، أوهانسي هود أواردين كنائب ثاني للرئيس، ونائب مسيحي لإعطاء صورة على أن الدولة العثمانية تحقق العدالة بين مواطنيها[1].

أما الدورة الثانية فقد افتتحت في 13 ديسمبر 1877م، افتتحت بكلمة ترحيبية من السلطان خلالها تعهد بإصلاحات في الجانب الاقتصادي المالية والضرائب وإصلاحات في مجال الصحافة وفي 14 من نفس الشهر اختير كومش كاردن مملكي الذي يبلغ من العمر 66 سنة رئيسا، إلا أنه رفض بسبب أصوله الغير عربية (يوناني)

وبعد إجراء الانتخابات عين حسين فهمي رئيسا وحاتم مولا نائب أول، أحمد شهرلي زادة نائب ثاني تمت الموافقة عليه من قبل السلطان 30 ديسمبر 1877 وأوصى بتعيين أوهانسي هود أواردين نائبا للرئيس وهذا فيه خرق من السلطان لأن هاذين الأخيرين لم يكونا مرشحين للرئاسة كما وقع الاختيار على نائب حلب نافع أفندي الجابري ونائب بيروت خليل غانم لمنصب الكتبة باعتبارهم أصغر الأعضاء سنا[2].

المطلب الثاني: تمثيل العرب في مجلس المبعوثان

بلغ عدد النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني 18 نائبا وكانت على النحو التالي: [3]

بغداد، عبد الرحمان صفي بك، عبد الرزاق أفندي، مناجيم دانيل أفندي .

حلب، سعدي الهندي، نافع أفندي الجابري، عبد القادر أفندي، مانوك كوجيان .

الحجاز، سيد محمد أفندي النهي، السيد عثمان أفندي.

---

[1] فريد بك المحامي، **تاريخ العليا العثمانية**، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981م، ص 63

[2] عبد القادر عصمت، **المرجع السابق**، ص ص 50 ـ 51

[3] محمد هشام الكتبي، **عصرعبد** الحميد الثاني، ج1، ط2، الباشنية، دمشق، ص 158

سوري، نقولا أفندي النقاش، عبد الرحمان بدران، خليل غانم، محمد توفيق القدسي، يوسف ضياء الخالدي.

طرابلس الغرب، مصطفى الحمدان، الحاج أحمد غالب .

اليمن، الشيخ أحمد أفندي، السيد أحمد أفندي [1].

المبحث الثاني: انقلاب 1908م وانعكاساته

أقرت الدولة العثمانية بعد إعلانها للدستور من قبل السلطان عبد الحميد الثاني العمل به لمدة وجيزة، ثم تم حله لعديد الاعتبارات المتعلقة بالقرار الصادر من طرف السلطان، نظرا لطبيعة نظام الحكم القائم آنذاك ورغبة منه لانفراد بالسلطة .

المطلب الأول: حل الدستور (1878م):

أ- قرار السلطان

قرر السلطان "عبد الحميد الثاني" تعليق العمل بالدستور نظرا لعدم رغبته منذ البداية في تأسيسه، بالإضافة إلى الضغوطات الممارسة من طرف نواب المعارضة في مجلس المبعوثان، وكان أكثرهم من العرب خاصة "نافع أفندي الجابري"نائب حلب، "يوسف ضياء بك الخالدي"نائب القدس، "خليل أفندي غانم" نائب بيروت، "نيقولاكي نوفل"نائب طرابلس والشام، بالإضافة إلى النواب الأتراك بزعامة النائب بكيتهرلي زادة أحمد أفندي، وبعض نواب الأرمن، خاصة بعد انهزام الدولة العثمانية أمام الجيوش الروسية 1878م، حيث أن انتقادهم لم تتوقف عند الحكومة والوزراء بل طالت حتى السلطان نفسه، وعندما طرحت هذه القضية للتصويت نالت 51 صوتا ضد 38 صوتا، نتج عنه استقالة قائد المدفعية والصدر الأعظم "نديم باشا"[2].

---

[1] سليم فارس، **المرجع السابق**، ص ص 265 – 263

[2] توفيق علي**برو**، **العرب والترك العهد الدستوري الثاني 1908م ـ 1914**، ط1، دمشق، م1960ص ص 30– 31.

بالإضافة إلى الخطاب الذي ألقاه "يوسف ضياء بك الخالدي" نائب القدس في مجلس المبعوثات وعلى إثرها قرر السلطان "عبد الحميد" تعليق العمل بالدستور وحل مجلس المبعوثان وقام بإصدار قرار ينفي البعض إلى الخارج[1] وهم:

رئيس المعارضة بكيتهرلي زادة أحمد أفندي، وبدران أفندي خليل غانم أفندي نائبا عن بيروت ومانوك أفندي، نافع افندي الجابري نائب حلب، يوسف ضياء بك الخالدي وأربعة نواب آخرين من الأتراك[2]،

والبعض الآخر هاجر بإرادته خوفا من صول يد السلطان "عبد الحميد" إليه[3].

ب– عمل الصحافة:

قام المثقفين بمواجهة "السلطان عبد الحميد" عن طريق الصحافة مثل: يوسف ضياء بك الخالدي، خليل غانم أفندي، بكتابة مقالات في الصحف الأوروبية رافضين الحكم المطلق وحل مجلس المبعوثان، حيث عمل خليل غانم على تأسيس جريدة الهلال في جينيف، جريدة البصرة، وتركيا القناة في باريس التي كانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية.

كما شارك مع الجالية السورية في باريس بتأسيس الجمعية الوطنية التي كانت تدعوا للقيام بالثورة ضد الحكم التركي[4].

نشر أمين أرسلان مقالا في جريدة البصرة في العدد الأول عبر فيه عن ضرورة عودة مجلس المبعوثان والحريات الشخصية[5]، كما نقد ما قام به السلطان من تعليق الدستور والإنفراد بالحكم، عبرت جميع العناصر المنتمية للدولة العثمانية عن رفضها للسياسته

---

[1] حسن علي الحلاق، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (1978– 1909)**، بيروت، ص119.

[2] توفيق علي برو، **المصدر السابق**، ص 32.

[3] حسن علي الحلاق، **المرجع نفسه** ص 119.

[4] أحمد عزت الأعظمي، **القضية العربية أسبابها مقدماتها تطوراتها نتائجها**، ج1، ط1، دار الشعب، بغداد، 1931.ص 28.

[5] عبد القادر عصمت، **المرجع السابق**، ص ص 68– 70.

الاستبدادية، أما العرب فقد اتبع معهم سياسات تنوعت بين الترهيب والترغيب، حيث قام يربطهم بشبكة الحديدية لقمع كل انتفاضة أو توترات تقام ضده[1].

ولهذا جاء بفكرة الجامعة العربية لضمان بقاء المنطقة العربية وتبعيتها له لما تزخر به من خيرات، وجيوش داعمة له[2].

رغم التهميش الممارس ضد تمثيلهم النيابي، بشكل عام كان العرب يشعرون بالتذمر لكن ليس بحجم المعارضين لحل الدستور من الأتراك، غير أن العامل المشترك بينهم هو الاشتراك في المصالح بين القوميتين العربية والتركية من خلال الشعارات المرفوعة الإخاء والمساواة[3].

وهذا ما جعل المعارضين يؤيدون جماعة الإتحاد والترقي ضد سياسة السلطان عبد الحميد الاستبدادية[4].

كانت معظم الصحف تصدر باللغة التركية، ومن شدة ثقة العرب بالاتحاديين أصدروا صحيفة باسم تركيا الفتاة لكن في خفاياها كانت تحمل ميول طورانية، بالإضافة إلى سياسة التتريك التي اتبعوها فيما بعد[5].

---

[1] توفيق على برو، **المصدر لسابق**، ص، 32.

[2] **المصدر نفسه**، ص، 33.

[3] طلال الجويعيد، **محمد الرويحي الخالدي1864 – 1913 ونظرته الاصلاحات العثمانية**، تع، سعد العلي، ج1، مكتبة فهد بن محمد بن نايف، الكويت، دت، ص ص 107– 108.

[4] طلال بن خالد الطريفي، **سياسة الاتحاد والترقي تجاه العرب خلال الانقلاب العثماني 1908**، مجلة كلية الأدب، جامعة القاهرة، مجلد7، العدد 7 أكتوبر، ص ص 19– 20.

[5] ساطع الحصري، **المرجع السابق**، ص ص 106– 107.

ج- جمعية الاتحاد والترقي: وهي عبارة عن تشكيل سري على يد جماعة الطلبة العسكرية الإمبراطورية في اسطنبول عام مم1889، بعد تأثرهم بالمدرسين العسكريين الذين جلبهم السلطان من الدول الأوروبية حملت اسم الإتحاد والترقي وهي فرع لحزب لتركيا الفتاة[1].

وعلى رأس هذا التشكيل السري رجل ماسوني من ألبانيا اسمه إبراهيم تيمو بالإضافة إلى عدد من الطلاب منهم إسحاق سكوني وشركس محمد رشيد وعبد الله جودت وغيرهم.

باشرت عملها سنة 1891م في جنيف ثم باريس كانت تهدف إلى إسقاط السلطان عبد الحميد الثاني، كما أصدر إسحاق سكوني وعبد الله جودت وغيرهم مجلة عثمانلي في جنيف لمحاربة النظام وتأليب الرأي العام ضد وبالتالي خلق قاعدة مؤيدة لهم[2].

وقد تم اكتشافها عام 1897م، كما لعبت الصحافة الدور البارز في التحريض ضد السلطان عبد الحميد الثاني حيث أن ما كان يكتب فيها مجرد افتراء نتيجة فهمه الخاطئ والنقد المبالغ فيه.

ومن الأعضاء الأكثر فعالية في الجمعية كانوا "طلعت أفندي"، أنور بك، بيادة قول، أغاسي (نقيب مقدم)، مصطفى كمال أتاتورك[3].

قام "مصطفى كمال أتاتورك" بتأسيس جمعية حرية الوطن في دمشق 1902م، ضمت أعضاء من بيروت ويافا القدس، كما أسس في سالونيك مسقط رأسه فرع لجمعيتة وجمعيات أخرى تدعو إلى الإصلاح.

---

[1] أحمد نوري العجمي، **الدولة العثمانية واليهود، ط1، الدار العربية لموسوعات**، لبنان، د.ت، ص 168.

[2] ساطع الحصري، **المرجع السابق**، ص ص 106- 107.

[3] يلماز اوزوتونا، **المصدر السابق**، ص 173.

ومن العوامل التي ساعدت على الإنقلاب هو فوز اليابان على روسيا كون اليابان تتبنى نظاما دستوريا بينما روسيا نظاما استبداديا بالإضافة إلى إعلان الدستور في إيران والقيام بمجلس نيابي 1905م[1].

المطلب الثاني: انقلاب الاتحادين وعودة الدستور1908م (المشروطية الثانية):

بعد ثورة تركيا الفتاة أرغم السلطان عبد الحميد الثاني إلى إعادة العمل بالدستور 1876م، الذي تم تعليقه 1878م فأجبر على إقامة انتخابات جرت في شهري نوفمبر وديسمبر 1908م، وتمت إقالته بعد واقعة 31 مارس 1908م[2].

عين أخوه محمد الخامس بدلا منه، حيث زادت هيمنة الاتحاد والترقي، كما زادت المنافسة بينها وبين حزب الحرية و الإتلاف المعروفة بالاتحاد الليبرالي أو الوفاق الليبرالي، تمكن الاتحاد والترقي إقامة الحزب الواحد وأصبحت هناك نوعا من الدكتاتورية بقيادة الباشوات الثلاثة وهم طلعت باشا، أنو باشا، جمال باشا[3].

قامت الإدارة في 24 جانفي 1908م بإجراء انتخابات لتشكيل مجلس المبعوثان، وأمرت الصحف بنشر المقالات لتوعية الشعب كيف تتم الانتخابات، وقد كانت هذه الأخيرة تابعة للإتحاديين.

وكان عددهم 288 نائبا قسموا مبدئيا إلى65 نائبا للولايات العربية، 25 نائبا ألبان، 23 نائبا لليونان، 12 نائبا للأرمن،، 4 نواب للبنغال، 5 نواب للإسرائيليين، 3 نواب للسرب، 1

[1] أررنست زامرور، **تركيا الفتاة وثورة 1908**، تر، صالح أحمد العلى، نق، نيقولا زيادة، ط2، مؤسسة فونكلين، بيروت، 1960، ص ص 118– 119.

[2] عبد الحميد الثاني، **مذكرات السلطان عبد الحميد**، تق، محمد حرب، ط3، دار القلم، دمشق، 1991، ص ص 19– 20.

[3] محمد فريد بك المحامي، **المصدر السابق**، ص ص 590– 591.

و2بلاخ، أي ما مجموعة 148نائبا للعناصر غير التركية، حيث مثلت نسبة العرب الخمس، كانت السيطرة فيها الاتحاديين على أصوات الشعب وذلك بقوة السلاح[1].

وقع الاختيار على أحمد رضا لرئاسة المجلس في دورته الأولى 1908م، كما نجح سليمان البستاني كوكيل الثاني بـ 99 صوتا، ثم أعيدت الانتخابات 1911 م فاز خلالها أحمد رضا بعد استقالة النائب عبد الحميد الزهراوي على منصب الوكيل الأول نصب في مكانه روحي بك الخالدي الذي فاز بـ 86 صوتا[2].

المبحث الثالث: التمثيل النيابي بطرابلس الغرب

لقد عرفت طرابلس الغرب على غرار بقية الدول العربية التابعة للدولة العثمانية العضوية في مجلس المبعوثان 1876– 1908م ممثلة في عددا من النواب من طرابلس الغرب ممثلين عن أقاليمها المختلفة للتعبير عن انشغالات ولايتهم.

المطلب الأول: التمثيل النيابي بطرابلس الغرب بعد إعلان دستور 1876م

لقد كان الاختيار بالنسبة لتعين نواب يمثلون طرابلس الغرب يخضع إلى عدة مقاييس منها المكانة العائلية المرموقة التي يتحلى بها النائب، بالإضافة إلى توليهم مناصب إدارية.

كما أنهم كانوا يجيدون اللغة التركية ومشبعين بالثقافة والشعر ومن أهم النواب الذين تم اختيارهم في الفترة الأولى ضمن نواب مجلس المبعوثان ممثلين عن طرابلس الغرب فقد مثله كلا من:

- مصطفى الحمداني،
- والحاج أحمد غالب،

وبعد تعليق العمل بالدستور من قبل السلطان عبد الحميد الثاني 1877م، انتهى التمثيل النيابي في ولاية طرابلس الغرب كغيرها من الولايات الأخرى التابعة للدولة العثمانية، ولكن

[1] توفيق علي برو، **المصدر السابق**، ص ص 129– 130.

[2] يلماز اوزوتونا، **المصدر السابق**، ص ص 859– 860.

بعد الضغوطات التي تعرض إليها السلطان عبد الحميد الثاني، ولمسايرة التطور الحاصل بالدول الأوروبية وضغط جماعة الإتحاد والترقي، فقد أعيد العمل مجددا 1908م، وعليه فقد عاد التمثيل النيابي بطرابلس الغرب[1].

أ- نواب طرابلس الغرب بعد إعلان العمل بالدستور 1908 م:

بعد تعطيل العمل بالدستور من قبل السلطان عبد الحميد الثاني بقي الليبيين يعتمدون على النظام القبلي إلى غاية العودة إلى العمل بالدستور، وكان يتم الاختيار على أساس النفوذ المحلي والمقاييس الجهوية دون سواها، إنما كان للمكانة العائلية التي يحظى بها النواب الدور البارز في الاختيار، وكان الهدف من اختيارهم إصلاح الأوضاع، ولقد كانت لهم الفرصة في التعرف على ما يدور في أروقة البرلمان والتعرف على بعض الكواليس التي تدور في الأستانة كما كان لهم الشرف في التعرف على الممثلين، روحي الخالدي، سليمان البستاني، عبد الحميد الزهزوي، شكيب أرسلان، نافع الجابري[2].

ومن هنا لقد استفاد نواب طرابلس الغرب بفعل الاحتكاك بالممثلين العرب وهذا مما مكنهم فيما بعد من الدفاع عن طرابلس الغرب من الخطر الايطالي.

كما أنه توقف نشاط هؤلاء بعد سماع دوي المدافع الايطالية في الهاني وجليانة أواخر عام 1911م بسبب الأوضاع الأمنية.

[1] عبد القادر عصمت، **المرجع السابق**، ص 58.

[2] أور خان سعد الله كولوغلو، **المصدر السابق**، ص9.

وقد قسم فترة التمثيل النيابي إلى مرحلتين:

*الأولى 3- 6- 1908 إلى 3- 06- 1911، وقد مثل طرابلس الغرب في هذه المرحلة حيث كان الفائزون ثمانية نواب[1].

— **عن طرابلس الغرب:** محمد فرحات، والصادق بالحاج، ومحمود بن ناجي، مختار كعبار عن المنطقة القريبة من زوارة إلى قمر خيار ويشمل المدينة وعفران، ترهونة، و ورقلة،

— **عن الخمس:** مصطفى بن قدارة تمتد من ساحل الأحامد إلى سرت،

— **عن الجبل الغربي:** سليمان الباروني وأحمد فكيني تمتد من يفرن إلى نالوت تشمل غدامس،

— **عن بنغازي:** عمر باشا منعور، يوسف بن شتوان،

— **عن فزان:** عبد القادر جامي[2].

وقد أوقفت عضوية بن جامي ويوسف بن شتوان كونه ليس من سكان فزان، بالإضافة أنه لما كان موظفا في الادارة تبين أن هناك نقص في الأموال فطلب منه الدفاع عن نفسه من هذه الادعاءات أو الاستقالة، فصرح أحد النواب قائلا إن جامي هو الشخص الذي قدم لنا نحن المثقفين الحماية وهو الرجل الذي حرر منطقة غات، كما أنه أعاد طريق السودان إلى الدولة العثمانية وقد تم إعادة انتخابه لمرة الثانية وذلك بعد انسحاب الحاج حسين الفزاني نظرا لأعماله التجارية[3].

[1] سالم الكتبي، **التجربة البرلمانية في ليبيا (1908م- 1969م)**، صوت ليبيا الدولي، 15 ديسمبر 2021، ص ص 11- 14.

[2] الطاهر أحمد الزاوي، **أعلام ليبيا، المصدر السابق**، ص ص 70- 71.

[3] أورخان سعد الله كولوغلو، **المصدر السابق**، ص 10

المطلب الثاني: أهم شخصيات فاعلة في مجلس المبعوثان ممثلي عن طرابلس الغرب:

أ- عبد القادر جامي: ضابط تركي من الأحرار المثقفين ولد عام 1878، كان منفيا في صحراء فزان، عمل في سلك الإدارة في غات ومرازق وطرابلس مدة أربعة عشرة عاما.

وفي عام 1908م انتحب نائبا عن فزان في مجلس المبعوثان العثماني وكان من زملاء مصطفى كمال أتاتورك، حيث تم تعيينه وزير للداخلية له العديد من المؤلفات منها: طرابلس دار المنفى، الأتراك القرمانليون توفي في 1949 م[1]

ب- فرحات الزاوي: محمد بك فرحات الزاوي، من كول أوغلية الزاوية (الكوارغلية)، ولد بالزاوية ونشأ بها، وأخذ العلم والفقه عن مفتي طرابلس محمد كامل بن مصطفى، ذهب إلى فرنسا تعلم اللغة الفرنسية، واصل تعليمه بجامعة الزيتونة بتونس 1885 تحصل على منحة دراسية من حكومة الباي تونس إلى فرنسا تحصل على شهادة الحقوق 1892، وبعد رجوعه إلى طرابلس تم تعينه من قبل الحكومة التركية قائمقام بالشاطئ في فزان، وتم انتخابه نائبا لمجلس المبعوثان عن طرابلس 1908م، كما أنه شارك في الجهاد ضد الغزو الايطالي توفي في مارس 1925 عن عمر يناهز 90 سنة وقد تم قتله في زلاف[2].

ج- سليمان الباروني: ولد سليمان الباروني 1873م، بجادو بجبل نفوسة والده الشيخ عبد الله بن يحي بن أحمد الباروني، تلقى تعليمه في مسقط رأسه ثم أرسله والده إلى جامع الزيتونة وعمره 18 سنة، لبث فيها مدة خمس سنوات، ثم توجه نحو مصر للدراسة بجامع الأزهر مكث بها مدة خمس سنوات، ثم ذهب إلى الجزائر بالضبط إلى وادي ميزاب وقد لزم الشيخ يوسف بن طفيش مدة ثلاث سنوات، من اهم أعماله تأسيس المدرسة البارونية أنشأ

[1] عبد القادر جامي، **من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى**، نق، علي مصطفى المصراتي، تر، محمد الاسطي، دار الاصراني، طرابلس، الجمهورية الليبية، د.ت ص 25

[2] الطاهر أحمد الزاوي، **اعلام ليبيا، المصدر السابق**، ص ص 306 – 307.

مطبعة الأزهار البارونية بالقاهرة[1]، ونظرا لمكانته المرموقة في منطقة تم تعينه عضو في مجلس المبعوثان العثماني جويلية 1908، وبقي فيه إلى غاية الانقلاب التركي في عهد مصطفى كمال أتاتورك سنة 1919م[2].

د- المختار كعبار: ولد سنة 1845م، يعود أصله إلى قبيلة الشراكسة منكو أوغلية الزاوية، انتقل أباه إلى فزان وكانت لهم مكانة مرموقة بها، حفظ القرآن الكريم تم تعينه بمكتب العشائر لمكتب أنشأه السلطان عبد الحميد لتعليم أبناء الأعيان، مكث فيه خمس سنوات، تحصل من خلاله على شهادة تعادل شهادة البكالوريا ثم التحق بمكتب الملكية من خلاله تحصل على الشهادة العليا فتم تعينه سكرتيرا خاصا للمستر رجب باشا بطرابلس 1874م[3].

رجع إلى الأستانة وتم تعينه متصرف "أزمير"، ثم سكرتيرا في مجلس شورى الدولة وفي (1879م – 1329هـ)، عين قائمقات في العجيلات وتم انتخابه عضو في مجلس المبعوثان كان في مقدمة المجاهدين، كما أنه كان من أنصار اتفاقية اوشي لوزان بشرط أن تكون أساسا لمفاوضات، ولما أنشئت الجمهورية الطرابلسية سنة 1918م أسند إليه رئاسة المالية كما كانت له العديد من الأدوار الفاعلة في تاريخ الجهاد الليبي نظرا لفكره الشاب المتحضر توفي بالقاهرة 1947[4]*.

[1] إبراهيم أبو اليقظان، **سليمان باشا الباروني وأطوار حياته**، ج1، ط1، المطبعة العربية، الجزائر، 1959، ص48.

[2] سليمان سعيد الشيابي: **سليمان باشا الباروني امة في رجل**، ط1، طمزين لطباعة، ليبا، 2013م، ص 14.

[3] إبراهيم أبو اليقظان، **المصدر نفسه** ص 88.

[4] الطاهر احمد الزواي، **أعلام ليبا**، المصدر السابق، ص ص 292– 293.

* أنظر الملحق رقم06، ص 98.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال تطرقنا إلى مجلس المبعوثان في القترة (1876م– 1908م)، واهم المتغيرات التي حصلت به تحدثنا عن التمثيل النيابي بطرابلس الغرب، أهم الممثلين بها وعلى أي أساس يتم اختيارهم وما هي أهم القضايا التي عرضها هؤلاء النواب كممثلين على ولايتهم، وهذا ما سوف تتم دراسته بنوع من التحليل في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

القضايا التي ناقشها مجلس المبعوثان (1908م– 1911م)

المبحث الأول: القضايا السياسية والعسكرية

المبحث الثاني: القضايا الاقتصادية

المبحث الثالث: القضايا الاجتماعية والثقافية والدينية

سنتحدث في هذا الفصل عن القضايا والمسائل التي طرحها البرلمانيون الليبيون في مجلس المبعوثان في الفترة ما بين (1908م–1911م)، وتناولنا فيها أهم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية حتى نبين أوضاع ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي.

المبحث الأول: القضايا السياسية والعسكرية

سنتناول في هذا المبحث أهم القضايا السياسية والعسكرية التي ناقشها مجلس المبعوثان في طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني(1908م–1911م)

المطلب الأول: القضايا السياسية.

في هذا المطلب سنوضح بعض تدخلات نواب طرابلس الغرب في مجلس المبعوثان قضايا منها، مسألة الحدود والمعتقلين السياسيين، كما سنعرج أيضا إلى الفراغ السياسي في السلطة وانعكاساته.

أ- مسألة الحدود:

أولى نواب طرابلس اهتماما بمناقشة هذه المسألة لما لها من أهمية اقتصادية وسياسية، لأنه سنة 1320هـ، حدثت مصادمات على الحدود قرب قرية وزان بالجبل الغربي دخل بعض الفرسان من تونس وشدت الأزمات ونتج عن ذلك تسليح الأهالي ومصادمات مسلحة، ولقد اجتمع الطرفان عدة مرات في طرابلس لتعين الحدود ووضعت أسسها من دينوز إلى غدامس، وذكر النائب الصادق بك في هذه المسألة وأفاد: رغم أن الحدود واضحة فإن الفرنسيين قاموا بهجمات وتجاوزوها[1]

وفي إفادة محمود ناجي نائب طرابلس الغرب السيد الناظر ضاعت منا أراضي مساحاتها 48 ساعة طولا و15ساعة مشيا في تونس فإن عملية التحديد للحدود لم توفد شيئا بل قدمت لنا أضرارا، حيث إن الأراضي التي فقدناه بها أهالي ولهم حقوق، وجاء رد ناظر

[1] سعد الله كولوغلو، **المصدر السابق**، ص 23.

الخارجية: إن مسالة تحديد الحدود لا يعني التنازل عن الأراضي ولو كان الأمر كذلك لم يحدث أمر التنازل فهي جزء من أعمال اللجنة لتعيين الحدود ولذلك تم اقتناع بعدم عرض الموضوع على مجلس المبعوثان[1].

بالرغم من أهمية هذه المسالة إلا أنه كان رد ناظر الخارجية بعدم عرض موضع تعيين الحدود على طاولة مجلس مبعوثان تجنبا للمصادمات مع فرنسا، ولأنه لا يجب التنازل عن الأراضي الحدودية لليبية.

ب– مسألة المعتقلين السياسيين (المعارضة):

أثار البرلمانيون الليبيون مسألة المعتقلين السياسيين في مجلس المبعوثان حيث قدم المنصور مذكرة 17–5–1911م، حول المظلومين سياسيا فاقترح منحهم راتب ثلاثة عشر ليرة بدل من ثلاثة ليرات، إنهم الجماعة التي تعرضت للنكبات وعانت أزمات الفقر، ولا تعطى هذه المكافأة لشخص منفي ذو أخلاق سيئة وارتكاب جريمة .

وفي مداخلة عمر المنصور ذكر أنه: لا يعرف شيئا اسمه المظلومين سياسيا رأيت العديد منهم في إفريقيا أرجو إنصافهم[2].

أجاد النواب في طرح هذه المسألة لضمان حقوق المعتقلين، لكونهم مواطنين ليبيين .

ج– مسألة الفراغ السياسي:

ساهم نواب الولاية في مجلس المبعوثان في تحرك الشعب ضد الوجود الإيطالي في ليبيا سنة 1911م، حيث اتضح نواب طرابلس عندما عزل الوالي إبراهيم ادهم باشا بسبب وقوفه ضد السياسة الايطالية، لقد أدركت ايطاليا أن سياستها معرضة للخطر، فلجأت إلى حكومة الأستانة تشكو إليها شدة معارضة إبراهيم باشا لسياستها في طرابلس، وقد الح

[1] سعد الله كولوغلو، **المصدر السابق**، ص 23.

[2] **المصدر السابق**، ص ص 334–335.

الطليان على حكومة الأستانة في نقله من طرابلس ولجأوا إلى رئيس الوزراء حقي باشا لتأثير عليه في نقله فوافق على ذلك وأصدر أمره بعزله في سبتمبر 1911م [1].

بعد عزل الوالي لم يرسل بديلا عنه لمدة شهر ونصف قبل حدوث الغزو الايطالي، تركت الولاية تحت الحكم بالوكالة من طرف الدفتر دار وعميد عسكري وكلاهما منصب حديث ليس لهما دراية بلغة القوم وعاداتهم ولا تقاليدهم ...، لقد أهملت الحكومة إدارة هذه المنطقة، وهناك كلام شائع بين الناس يقولون أن الدولة تبيع بلادنا وهو اثر يحطم معنويات الناس.

وكان من واجبنا أن لا تترك ولاية طرابلس دون والي بعد عزل إبراهيم ادهم باشا من طرف وزارة حقي باشا وبناءا على طلب ايطاليا لأنه وقف في واجه أطماعها[2]، وهي حادثة لم يسبق لها مثيل، مما يدل على تآمر حقي باشا مع الإيطاليين ضد احتلال طرابلس.

لقد ساهم الفراغ السياسي في إحداث فوضى في الولاية مما أدى إلى زيادة أطماع إيطاليا والتغلغل السلمي في الولاية .

د- إدانة الصدر الأعظم:

لقد وقف نواب طرابلس وبرقة من أعمال حقي باشا موقفا انتقدوا في إهماله للقوة الشعبية، حيث قام بنقل عدد من الجيش النظامي إلى اليمن، ولعدة أغراض سياسية و إدارية ارتكبتها حكومة حقي باشا بشأن طرابلس الغرب[3]، اضطر مجلس المبعوثان برفع اتهامهم للحكومة العثمانية وطالبوا فيه البحث عن سبب خيانة حقي باشا وانضم إليه كثيرا من نواب العرب ومشاركتهم في شعورهم وإظهارهم للوحدة العربية، و كانت ردة فعل الباشا هو حل

[1] الطاهر احمد الزاوي، **جهاد الابطال في طرابلس الغرب**، ط1، الدار المحدودة، لندن، 1984م، ص 46

[2] **نفسه**، ص 46.

[3] الطاهر احمد الزاوي، **جهاد الأبطال**، المصدر السابق ص 61.

المجلس بتوصية من الاتحاد والترقي[1]، التي كانت تسيطر على المملكة العثمانية و كانت من رأيها أن لا تتمسك الحكومة العثمانية بطرابلس.

طالب مجلس المبعوثان باسم الشعب بإدانة حقي باشا وزملائه أمام الأمة كلها فهم من جروا على العثمانيين والهدف هو إخلاء البلاد من معدات الدفاع إلى اليمن ليسهل على الايطاليين احتلالها، وليس هذا مجرد تمويه فان للحكومة ولايات في الشرق اقرب إلى اليمن منها إلى طرابلس وفيها معدات أكثر من طرابلس[2].

«لقد ذكر البرلمانيون بعدم إنكارنهم لإهمال الحكومة السابقة لأمر التربية القومية والقوة البحرية العثمانية، ومن أجل ذلك نبكي دماء لعلمنا أن القوى العثمانية لا تقدر على الدفاع عن طرابلس الغرب وبنغازي، إننا –وللأسف– لم نحاول أن نعمل شيئا، ولم نحرك ساكنا لإصلاح سياستنا الخارجية والتشكيلات المالية والترقية العسكرية، وتركنا طرابلس الغرب وبنغازي لنتائج سياسة اتفاق الدول عليها، وبقيت طرابلس الغرب تئن من آلام الجوع والبؤس حتى انتهاء الأمر، ومن إهمالنا وغفلتنا لذلك فعلت وزارة حقي باشا التي فاقت حكومة الدور السابق في الإهمال والغفلة وعدم التفكير» [3].

وكان الواجب على حقي باشا عندما كان سفيرا في روما إن يعلم الحقيقة ويدركها لكنه تعامى عما كان يشاهده وأهمل تنبيه مجلس المبعوثان له لما كان صدرا أعظما، ووقف موقف المتفرج من محادثات ايطاليا مع الدول بشان طرابلس الغرب من ذلك سمح لسفرائنا الذين هم في عواصم أوروبا أن يتفرقوا هنا وهناك ويتركوا مراكزهم الهامة[4].

---

[1] روس اتوري ؛ **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م**، تر، خليفة تليسي، ط2، دار العربية، للكتاب، طرابلس، ص 1991 م، ص383.

[2] طاهر أحمد الزاوي، **جهاد الأبطال في طرابلس الغرب**، المصدر نفسه، ص ص 63 –، 70.

[3] **المصدر نفسه**، ص 70.

[4] سالم فرج عبد القادر، **الحركة الوطنية ودورها في مواجهة الأطماع الايطالية في ولاية طرابلس الغرب 19882–1911م**، مج 6، ع3، مجلة جامعة سبأ، 2007م، ص41.

على هذا النحو من الإهمال سار حقي باشا فترك طرابلس لقمة سائغة للإيطاليين (لا سلاح ولا جند ولا ذخيرة....)، من خلال ما ورد لم نجد في تاريخ الأمم مثل هذا الإهمال والتفريط والتجرد من حب الوطن أعظم من هذا المثال.

1- قضية يوسف بن شتوان:

لقد وردت في مضبطة يوسف بن شتوان من الشعبية الخامسة، التحريات التي أجرت بخصوص النائب بن شتوان ممثل بنغازي للتحقيق فيها مما يتعلق بالشكوى المقدمة ضده حول سوء سلوكه، وما عرف عنه بأنه مخبري العهد السابق، وانه كان موظفا بإدارة التفتيش العدلي وكان يهدد كل الموظفين مستغلا كل صلاحياته ونفوذه لذا ذاع سوء سلوكه وسمعته، ولهذا لم يتم اعتماد أوراقه الانتخابية من قبل لجنتنا[1].

وكان رد أحد النواب: « نخشى إن نكون ظلمنا بعض الأفراد، ونريد توضيحا».

ورد عليه نائب أخر «عندما كان هذا الرجل في المفتشية الديوان العمومية فقد عرف انه مخبري ولا يوجد أي شخص في اسطنبول لا يعرف ذلك».

تدخل نائب أخر« إن إنسان مثل هذا يجب أن لا تقبل عضويته في مجلسنا المحترم .لقد تم رفض القضية لعدم توفر الأدلة ويجب الاعتراف بالخطأ»[2].

2- قضية عبد القادر جامي:

قامت هيأت المجلس العامة بإسقاط عضويته ذلك بسب انه ليس من السكان المحليين لفزان، وهو من ضباط كول أغاسي، من اسطنبول وقد سبق أن عمل بطرابلس و فزان لمدة تتراوح بين 8 إلى 10 سنوات، كما ان طريقة انتخابه لم تكن قانونية لذا تقرر إعادة الانتخاب بدائرته، ولقد تم تقديم إيضاح هذه النقطة بأنه ليس بالضرورة ان يكون

[1] سالم فرج ع القادر، **المرجع السابق**، ص69.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 69 - 150.

عضو برلمان من نفس المنطقة وهناك مسألة أخرى ضد جامي وهو انه عندما كان مواطنا بالإدارة بين طرابلس وفزان، حصل نقص في أموال كانت بذمته، وقد طلب المجلس منه تفنيد الادعاءات او الاستقالة وبهذه الصورة قفل الموضوع[1].

من خلال شروط مجلس المبعوثان المذكورة سابقا نجد هاذين النائبين لا تتوفر فيهما الشروط المطلوبة .

المطلب الثاني: القضايا العسكرية:

كان من الطبيعي أن تهيمن قضية الغزو الايطالي لليبيا على أجواء مجلس المبعوثان، وهو ما كان واضحا في كلمة السلطان الذي افتتح بها الاجتماع الأول للمجلس الرابع عشر من تشرين الأول، حيث وضح فيه إعلان إنذار الحرب على طرابلس الغرب وبنغازي .

أ- التجنيد

وفي موضوع التجنيد قدم يوسف بن شتوان في اجتماع 4-2-1911م تقريره يقول «هناك من الأوروبيين تقبلوا أمر التجنيد بأنه شرف لهم، و بعضهم اعتبرها اهانة، حيث قاموا بتعطيل بعض أعضائهم فمنهم العور، المعاق .... بغرض التهرب من التجنيد لذلك اقترح الإعادة للقانون دون تعديل»[2]، بين التجنيد العسكري لدولة العثمانية اعتمادها على أفراد إيالاتها ومختلف الجنسيات.

ب- الجهاز العسكري:

لسوء الأوضاع العسكرية في طرابلس الغرب تحدث النواب في تقاريرهم عن الوضع الذي آلت إليه الولاية، حيث قدم نائب طرابلس الغرب (صادق بن الحاج ومحمود ناجي) بتقديم تقرير الى المجلس مبعوثان حملا فيه مسؤولية الأحداث في طرابلس الغرب لحقي باشا لعدم تعزيز القوات النظامية وأكثر من ذلك، فقد أرسلت معظم القوات إلى اليمن ومن ثم هبوط

[1] سعد الله كولوغلو أورخان، **المصدر السابق**، ص ص9-10

[2] **المصر نفسه**، ص 257.

عدد الجنود العثمانيين في ولاية طرابلس إلى اقل من خمسه ألاف، ولقد كتب البرلمانيان في تقريرهما ((إن الحكومة تركت طرابلس الغرب وبنغازي بلا عسكر ولا سلاح.....))[1] .

ولقد أثار نواب طرابلس في مذكراتهم عدة تساؤلات عن الجهاز العسكري وهذا ما نجده في مداخلاتهم ومن ذلك تم سحب أكثر من 40 ألف بندقية من نوع مارتيني شنا يدر وهي مقررة للجنود الاحتياطيين بحجة استبدالها ببنادق جديدة وهذا الاستبدال لم يتم كما لم ترسل أية ذخيرة أو مدفع ولا ترميم للحصون.

وذهبت ايطاليا إلى ابعد الحدود وفي مغالطة عدد الجنود، حيث سأل مكاتب الجريدة النمساوية الحرة محمود شوكت باشا بصفته وزير الحربية في طرابلس الغرب فأجابه ان القوة النظامية تبلغ 32 الف، وهي مغالطة ووصل العدد قبيل الاحتلال الايطالي إلى ألفين في زمن وزارة حقي باشا بحجة الاستعانة في حرب اليمن .

وهو ما يؤكد بان وزارة حقي باشا مهدت كل السبل الاحتلال طرابلس فتصريح شوكت باشا لا يتفق مع الحقيقة في شيء بل الاحتلال طرابلس.

وفي قراءة تقرير من قبل السيد مجدي تعرضت ولاية طرابلس لغزو الأعداء، ولقد استفادت الحكومة الايطالية من حالة الإهمال فاستولت عليها وفيما يلي نطلب توضيحا من ناظر الحربية في مجموعة من النقاط ذكرت بعضها فقط [2]:

– ما هو سبب إرسال 04 طوابير –كتائب إلى اليمن وما هو سبب إلغاء فرقة الفرسان؟ حيث كانت القوة العسكرية الدائمة في طرابلس الغرب مكونة من 17 كتيبة مشاة وفرقتي فرسان؟

– لماذا تم تخفيض القوة العسكرية من الجنود من مائتين وسبعين إلفا الى عشرين ألفا فقط؟

[1] سعد الله كولوغلو أورخان، **المصدر السابق**، ص528–530

[2] الطاهر احمد الزاوي؛ **جهاد الأبطال**؛ **المصدر السابق**، ص48.

– قامت ايطاليا بتقديم إنذار الى نظارة الحربية عدة مرات، ففي الوقت الذي تنتظر زيارة وسائل الدفاع قمتم بتنقيص القوة العسكرية فما هو سبب ذلك ؟[1]

في السنوات الأخيرة قمتم بتحويل تشكيلات العسكرية إلى شكل تشكيلات الموجودة في أوروبا، ولقد اتضح أن هناك نقصان في عدد الضباط وصل إلى تسعة آلاف ضابط وأصبحت بذلك التشكيلات ضعيفة ونحن نتساءل عن ذلك ؟

لقد وضعوا الجنود المبعدين بطرابلس في حالة دفاع عن المدينة حيث كان الأمر أن يصدر نزول العدو، ولكن أوامر القيادة المحلية أن ينسحبوا إلى الدواخل، ولقد أثر ذلك في معنويات الجنود.

ج– الترقيات العسكرية:

وفي موضوع الترقيات العسكرية تقدم عبد القادر جامي في الاجتماع 10– 7– 1909م بقراءة مذكرته: كان يرقى ضباط الفرسان حسب قانون معين ثم تشكلت فرقة الحميدية وبذلك فتحوا أبواب الترقيات وتم ترقيتهم بسرعة، إلا أنه بالنسبة لمن هم في درجة أرقي من مساعد رائد يحتاجون لزمن أطول، وأجبروا على الانتظار طويلا لبلوغ الترقية[2].

كانت الترقيات العسكرية من ضمن القضايا المطروحة في المجلس لكن لم تخضع لمقاييس مظبوطة.

د– الأسطول البحري:

اجتماع 25–3–1911م مذكرة من الصدر الأعظم ناظر البحرية، استلمت برقية تفيد ان السفن القادمة بقيادة ارشرويج وستصل خلال أسبوع، ناظر البحرية إن أسطولنا يمتلك قوة مهمة ولكن ليس لدرجة كبيرة .

[1] سالم فرج عبد القادر، **المرجع السابق**، ص51 .

[2] الطاهر احمد الزاوي، **جهاد الأبطال، المصدر السابق**، ص48.

أن بعض الصحف تنشر أحيانا أخبار عن ذلك ومن المعلوم إن سواحلنا تمتد إلى 12 ألف ميل فإن البواخر التي سنشتريها قد تكفي لترصد أي موقع على سواحلنا، إذ تعرض للهجوم ويجب ن تكون قوتنا البحرية مالكة القوة الدفاع لاستمرار حالة السلام وفي السنة الماضية تمكنا من شراء أربعة كاسحات وسبعة جامبوت وخططنا لمدة عشرة سنوات، بما في ذلك إنشاء ميناء لصيانة السفن وخلال الأشهر الأولى 4 أو 5 لاستلام الناظرة البحرية. كان منظر الخليج مخيفا وظننت انه سيأخذ وقتا طويلا حتى يصلح ومنذ إعلان المشروطية بدأت الأجهزة تعمل والسفن تستصلح، وان الحياة رجعت ودبت في الأسطول وإني أعلنت ذلك بكل فخر تصفيق شديد، فإذا داومتم على هذا التشجيع النقدي والمعنوي ستكون خطانا مكللة بالنجاح[1].

وجاء في رد ناظر البحرية على مذكرة عمر المنصور بنغازي إننا كلما وقعت بأيدينا نقود قمنا بشراء بعض السفن اللازمة إلا أنها تحتاج لسبعة أو ثمانية أشهر حتى تصل.

هـ- الإنذار الإيطالي

حيث يعتبر الإنذار لإيطالي من القضايا المهمة التي طرحت من طرف نواب طرابلس الغرب في مجلس المبعوثان وجاءت في مداخلة ممثلي الولاية.

إن إيطاليا قد وجهت للدولة العثمانية إنذار قبل الحرب في 4 شوال 1329هـ/27-9-1911م، من قبل وزير الخارجية الايطالي سان جوليان، واحتوى الإنذار على تأكيد الحكومة الايطالية أنها نبهت فيه للباب العالي بضرورة وضع حد لسوء النظام وإهمال الحكومة العثمانية في طرابلس الغرب،* ولوجوب تمتع هذه البلاد بما تتمتع به سائر بلاد شمال إفريقيا الشمالية – حسب ادعاءاتها التي تخضع لاحتلال الفرنسي كما تضمن الإنذار ادعاءات بوجوب تحريض من الموظفين الترك ضد الرعاية الايطالية في الولاية، واستنكرت ايطاليا في هذا الإنذار وصول السفن العسكرية إلى طرابلس لأنه زاد الخطر على المصالح

[1] سعد الله كولوغلر اورخان، **المصدر السابق**، ص267 -268 .

* أنظر الملحق رقم07، ص 99.

التي تدعيها في الولاية، وصدرت الأوامر للسفير الايطالي في اسطنبول إن يلتمس جوابا من الحكومة العثمانية خلال 24 ساعة، وبهذا احتوى الإنذار الايطالي أمورا من شأنها ان تكشف لنا أهمية اللامركزية الإدارية في الولايات، وذلك إن أوضاع بعض الولايات المتأخرة جعلت الدول غربية تتخذوا هذه الأوضاع ذريعة للاحتلال وهو ما تم في طرابلس الغرب[1].

وكان رد الدولة العثمانية على الإنذار ضعيفا حيث حاولت تبرير الاتهامات التي وجهت لها، واعتذرت انه لا يجوز تحميلها للحكم الماضي، وواصلت الحكومة الاتحادية محاولتها في رد الاتهامات وأكدت ان وصول السفن إلى طرابلس لم يكن لغرض عسكري لأنها غير محملة بجنود، وان الضباط وموظفي الحكومة في الولاية مهمتهم ضبط الأمن وليس التحريض ضد الرعايا الايطاليين وبهذا كان رد الحكومة العثماني على الإنذار ردا ضعيفا زاد من إغراء الايطاليين فمضوا في تنفيذ خطتهم في إعلان الحرب .

رغم ما تعلمه الحكومة العثمانية في الأستانة وطرابلس عن الأوضاع العسكرية ليتدارك الحال بأي نوع من أنواع الإصلاح، وزاد على هذا بعدها عن مركز الدولة وعدم وجود المتعلمين تعليما عسكريا عصريا وجهل الفنون العسكرية وهذه الأسباب متفرقة ومجتمعة جعلت الطليان يتحايلون الفرص لاحتلال طرابلس [2].

[1] سعد الله كولوغلر اورخان، **المصدر السابق**، ص 518.

[2] الطاهر احمد الزاوي، **جهاد الأبطال، المصدر السابق**، ص30

المبحث الثاني: القضايا الاقتصادية:

سنتطرق في هذا المبحث عن أهم القضايا الاقتصادية التي عالجها نواب ولاية طرابلس الغرب في مجلس المبعوثان خلال العهد العثماني الثاني (1908م–1911م)

المطلب الأول: الزراعة

في هذا المطلب نوضح تدخلات ممثلي طرابلس الغرب في مجلس المبعوثان في القضايا الاقتصادية المتمثلة في الزراعة والتجارة وخدمات العامة.

وصفت (التنظيمات) أراضي الدولة العثمانية إنها خصبة، إلا أن الحكومات المتعاقبة لم تعر الزراعة اهتماما كافيا، وهذا ما نتطرق إليه خلال هذا المطلب:

أ- الغابات:

كان النمط الزراعي في ليبيا هو الزراعة المحلية والموسمية والمروية بتعاقب الحكومات كان لها أثر على الزراعة حيث لم تقم الحكومة بأي عمل في مجال التشجير والتكوين الغابات والبحث عن المياه الجوفية[1]، وهذا ما نلاحظه من خلال مناقشة ميزانية تشكيل الغابات وذلك في اجتماع 1–5–1911م، حيث ذكر محمود ناجي المساحات الشاسعة التي تشغلها في طرابلس الغرب هذه المساحة تشغل مكانة كبيرة على أيام الدولة الرومانية، وكانت تأوي وتغذي قرابة 20 مليون نسمة[2].

وفي اجتماع 1909 تقدم نواب طرابلس الغرب بمذكرة مفادها أن زيادة الثروة لكل دولة يكون بغرس الأشجار، أكد نواب طرابلس الغرب على أهمية منطقتهم الزراعية حيث أورد محمود ناجي أن هناك أراضي تنتج زراعيا 100 ضعف أو حتى 150 ضعفا عما هو معروف في المناطق الزراعية الأخرى وذكر أن هذه الأراضي كان يطلق عليها في العهد الروماني اسم مخزن الحبوب ولقد اتضح من هذه الفرضية أنها من ترويج الدعاية الايطالية

---

[1] فرانشكور، **المصدر السابق**، ص 92.

[2] الميجور اتوني جوزيف كاكيا، **ليبيا في العهد العثماني الثاني، 1835– 1911م**، تر، حسن يوسف العسلي ج1، ط1، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، حلب، 1946 م، ص144

لليبيا [1]، وطالب النائب بنغازي عمر المنصور بتحسين وضعية الغابات والعناية بها وتخصيص مبالغ لازمة لها

ب– الري

نظرا لما تملكه المياه من أهمية في الحياة الزراعية فقد طالب النواب بتوفير المياه في المناطق التي تعاني النقص فيها وذلك من اجل استصلاحها وزراعتها، حيث قدم نائب بنغازي عمر المنصور باشا تقريرا طالب فيه بتوفير المياه لمنطقة بنغازي واستغلال مصادر المياه الموجودة، وحث وزارة الأشغال على توفير المبالغ اللازمة.

ومن الحلول التي أبدها نواب الولاية بعد الفيضانات هو حفر بئر ارتوازية في بنغازي وسلوم للمحافظة على المياه والنهوض بالزراعة وهذا ما جاء في تقرير يوسف بن شتوان في 6–6–1910م[2].

ج– القحط والجوع

منيت البلاد مدة أربع سنوات متوالية بقحط شديد ومازلنا من سنتين نخاطب رجال الوزارة ونكاتبهم من اجل التخفيف من الأضرار وكثير ما كان رجال وزارة حقي باشا يعترفون لنا بوجاهة مطالبنا ولكنهم مع ذلك أهملوا البلاد وتركوا أهلها يتخبطون في أزمة القحط وألام الجوع[3]، وبعد حدوث الفيضانات غمرت السيول والوديان والمدينة وتسببت في هدم المنازل في لواء والخمس ومسلاته والعديد من المفقودين وضياع بساتينهم وأشجارهم وحيواناتهم[4]، مما استوجب الهجرة إلى تونس وغيرها فرارا من الجوع والقحط ولذلك قدمنا الى الصدر الأعظم حقي باشا تلغراما نطلب فيه مساعدة وافق المجلس على هذا الطلب ولكن الحكومة لم تعر هذا الطلب اهتماما.

---

[1] سعد الله كولوغلو أورخان، **المصدر السابق**، ص519.

[2] عصمت عبد القادر، **المرجع السابق**، ص 150

[3] **نفسه**، ص 67.

[4] سعد الله كولو غلو، **المصدر السابق**، 175.

وبعدما قررت الحكومة إرسال ستمائة ألف كيلة إلى طرابلس وتوزيعها على الآلي بطريقة القرض الأجل البذر والأكل ووضعت لذلك مادة قانونية خاصة ولما عاد نواب الولاية من طرابلس إلى الأستانة ألحوا على الحكومة بطلب الإسراع بإرسال هذه الحبوب ومع الأسف الحكومة تباطأت في الأمر إلى حين إعلان الحرب[1].

د– المدارس الزراعية:

يقول السيد ارتاس سيلانيك ولقد أرسلنا اثنين من الطلبة إلى أوروبا وثلاثة إلى أمريكا بهدف التعليم إصلاح الزراعة في الولاية، وذكر نواب طرابلس بأن الطلبة الذين يدرسون في أوروبا لا تستفيد منهم الدول فطرابلس الغرب ضمن المنطقة الحارة وعليه يجب إرسال الطلاب إلى المدارس الخاصة في تونس، وجاء في مدخلة محمود ناجي: يجب تأسيس مدرسة زراعية بالولاية وتعيين معلم لذلك وإرسال طلبة إلى لندن لدراسة هذه العلوم وستكون مخصصات كل منهم 45 ألف قرش سنويا ؟[2].

2: التجارة

تعتبر التجارة عصب الحياة الاقتصادية لكل دولة وكثيرة هي انشغالاتها، فقد تناول بعضها نواب طرابلس الغرب في عدة مداخلات وكتبوا في ذلك عدة مذكرات ونذكر منها .

أ– الطرق البرية:

ورد في المداخلة عن السيد الصالح في 20–02–1910م، يجب منح مبلغ من 5 إلى 10 ألاف ليرة لإنشاء طرقات لطرابلس الغرب مما يساعد على فتح مواطن شغل للسكان .

لقد ورد في عدة مذكرات لنواب طرابلس الغرب موضوع ما يحدث للقوافل التجارية لقولهم: «ان قوافلنا التجارية تتعرض للسطو وكان الأهالي ينتعشون من تجارة السودان واليوم قسم

[1] عصمت عبد القادر، **المرجع السابق**، ، ص67

[2] الميجور اتوني جوزيف كاكيا، **المصدر السابق**، ص 144 .

منها بيد انكليز والقسم الآخر بيد فرنسا وكلاهما يمنعان دخول البضائع للدول الأخرى وبهذا الشكل فان التجارة أصيبت بالركود» [1].

ان الضباط الفرنسيين يقومون بمساعدة بعض أقوام الصحراء ويطلق عليهم الغومية وعلى رأس كل عصابة يوجد ضابط يرأسها ومن هذه الأحداث نعرض أثنين منه[2]ا:

الأولى: في سنة 1323هـ اتخذ الفرنسيون ذريعة ما قام به أحد الجمالين من قافلتنا المكونة من 78 جملا حيث قاموا بقتل هذه الجمال ولقد أصيب ثلاثة من تجار طرابلس.

الثانية: في 23–03–1910م حيث تجاوز النقيب كوت على قافلتنا بجنوب فزان واستسلم له الجمالون طلبا لسلامة القافلة والتجار وقد قام بقتلهم بالسلاح الأبيض.

وفي مداخلة أخرى ذكر نواب الولاية أن القوافل التجارية تذهب إلى الوادي وتحمل البضاعة لها وتجلب ناب العاج و ريش النعام مرسلة من أهالي في سنة 1320هـ ترأس قافلة تجارية من بنغازي إلى طرابلس [3].

وتصل القافلة من مكان يسمى(وين)قامت مفرزة فرنسية بالهجوم عليهم قتلت الرجال واستولت على البضاعة بقيمة 20 ألف إلى 30 ألف ليرة، قدمت القضية للباب العالي إلا أن الأموال المغتصبة لم تعد، مما سبق ذكره إن عملية السطو على القوافل التجارية هي خسارة مادية كبيرة لأن القافلة في الصحراء لا تختلف عن السفينة في قلب البحر لذلك يجب التعديل فيها فيما تطبقه فرنسا من قوانين على الشعوب الإفريقية فأصحاب الجمال هم من

---

[1] سعد الله كولوغلو، **المصدر السابق** ص 106.

[2] **نفسه**، ص299

[3] **نفسه**، ص 304– 305.

أقوام إفريقيا وتعرضوا للإهمال وهو ما جاء في مداخلة السيد جامي في 19–047–1911م[1] .

ب– الملاحة البحرية

كانت الموانئ في طرابلس الغرب تعاني نقص الصيانة وهذا ما تحدث عنه نواب الولاية فيما يخص ميناء طرابلس وميناء بنغازي.

– **ميناء طرابلس:** ذكر السيد خلوصي في اجتماع 27–02–1909، معاون ناظر الأشغال: بناءا على إشعار ولاية طرابلس الغرب، إلى نظارة الأشغال المتعلقة بإنشاء ميناء طرابلس الغرب أرسل المهندس المسيو بريو وأجرى كشوفات فنية ميدانية هناك بعد عودته كتب تقريرا وأرسل المذكرة ولم يصدر أي جديد.

وفي دورة المشروطية الجديدة بتاريخ 10–11–ه1324 ه، وصلت مذكرة تحتوي على أوراق الامتيازات من الخزينة وبناءا على ذلك تقرر فيه تخصيص مبلغ 261 ألف ليرة لمؤسسات الأشغال لإنشاء الميناء بطرابلس وهذا المبلغ غير كافي لإنشاء الميناء[2].

– **ميناء بنغازي:** بعد دراسات سابقة أفادت أنه يوجد منطقة حجرية بالمدخل وأقترح إنشاء سد على هذه المنطقة الحجرية، ويلزم لإنشائه سبعة آلاف ليرة والخزينة غير قادرة على دفع ذلك وبعدها توقف هذا الإنشاء وكان الميناء يحتوي على قطار فتهدمت كل أدواته وعرباته ونحن نسأل عن تأخير من قبل نظارة الأشغال أن مبلغ 20 أو 30 ألف ليرة يمكن إتمام .

[1] سعد الله كولوغلو أورخان، **المصدر السابق** ص 105–108

[2] المصدر نفسه، ص 105

ج- الواردات:

تحدث السيد يوسف بن شتوان بنغازي عن سبب زيادة واردات الملح في بنغازي، وهو عدم نظام الملاحات بها إن لبنغازي الملاحة تنتج 20 كيلو من الملح أو الكبريت، كانت طرابلس على اتصال مستمر بالموانئ الإيطالية خاصة موانئ صقلية، التي كانت على صلة بميناء مصراتة والخمس وزليطن وبنغازي وغيرها ... وكانت موانئ طرابلس الغرب تعاني الإهمال في عهد الحكومة السابقة [1].

المطلب الثاني: بنك دي روما

أرادت الحكومة الايطالية بأن تلجأ إلى استخدام أسلوب التغلغل السلمي في تحقيق هدفها في طرابلس الغرب فاختارت بنك روما لتنفيذ هذه المهمة ولقد نجحت إلى حد بعيد[2].

أسس فرع لبنك دي روما في طرابلس سنة 1905م، ولقد عارضه رجب باشا بكل نفوذه ولكن حكومة الأستانة كانت تشايع السياسة الايطالية فأوعزت إليه بعدم التشدد خوفا من القلاقل السياسة، أنشئ البنك دون موافقة الحكومة المحلية[3] .

وبعد تعيين حقي باشا سفيرا لدولة العلية في روما وحكومة ايطاليا، إن السكوت على ما كان يفعله أدهم باشا فهو يقضي على أمال الايطاليين، حقي باشا آلة لذلك ومما كتبه حقي باشا إلى السلطة العثمانية «..... من الواجب على الباب العالي إن يتسامح مع بنك دي روما، تثبيتا الأوامر المودة بين الدولتين ....» [4].

فأثر هذا القول في سفير الدولة وأوعز الباب العالي إلى الحكومة في طرابلس الغرب بأن يقبل بيع الأراضي باسم المدير العام لبنك دي روما، إلا أن الوالي رجب باشا عارض الأمر

---

[1] سعد الله كولوغلو، **المصدر السابق** ص 243

[2] **نفسه**، ص 33- 34.

[3] عبد الحميد جنيدي، **الاحتلال الإيطالي لليبيا: الظروف، الوسائل، الأسباب، قرار الغزو(1905م-1911م)**، مجلة الإحياء، جامعة ابن خلدون، مج21، ع28، تيارت، جانفي2021، ص1131.

[4] الطاهر أحمد الزاوي، **جهاد الأبطال، المصدر السابق**، ص ص31-32.

وحرض الأهالي على شراء من بعضهم البعض كما أصدر أوامر لا تقبل قضايا البنك لأنه لا تتوفر في تأسيسه الشروط القانونية وبذلك حاول قطع الطريق أمام البنك وسياسته[1].

وبعد توليه إبراهيم أدهم باشا على طرابلس وقائدا عاما لجيشها في سنة 1909م، حيث كان صدمة للإيطاليين كانت أول أعماله الوقوف ضد البنك ونشاطه، حيث منع البنك من إخراج الحجارة الأثرية من القرقاش، لأنه لا يجوز إخراجها دون رخصة، كما عرض عليه بنك دي روما إن ينير المدينة بالكهرباء دون مقابل محافظة على صداقة العثمانيين فرفض، فغضب الطليان وزادوا كفرا وطلبوا عزله وتم عزله سنة 1911م ليفتح المجال إمام الاحتلال الإيطالي.

ومن أعماله الاغرائية التي قام بها بنك روما بادر بجلب الشتلات البذور والأسمدة من ايطاليا، لتوزع على الفلاحين بأسعار زهيدة، لقد تمكن البنك من خلال هذه المبادرة إلى إرساء علاقات حسنة مع السكان وذلك تمهيدا للوجود الايطالي فقام بشراء مساحات واسعة زراعية، وقد سجلت باسم المجلس إدارة البنك، وقدم إدارة بنك دي روما قروضا بهدف تحسين أعمال المزارعين وإنتاجهم [2].

[1] الطاهر أحمد الزاوي، **جهاد الأبطال، المصدر السابق**، ص 32.

[2] **نفسه**، ص 45.

المطلب الثالث: الخدمات العامة (البريد والبرق)

كانت الخدمة البريدية في طرابلس الغرب تتبع الإدارة المركزية للبريد العثماني، وكانت للبريد إدارتان رئيسيتان بطرابلس الغرب وبنغازي وتفرع عنها مراكز البريد المنتشرة في البلاد.

وقد طرح نواب طرابلس الغرب العديد من المذكرات والتقارير حول هذه المسألة، ومن ذلك نجد قراءة الكاتب مفيد (..... في كل سنة هناك تجاوزات على الحدود يعتدون على القوافل التجارية لتسهيل ملاحقة الأشقياء الشعانبة ....) .

وكان قد تقرر في مداخلة البرقي من قضاء نالوت إلى سيناون قرب غدامس، وتم توصيل ما يلزم من أعمدة وأسلاك بمساعدة الأهالي، لكن نظارة البرق والبريد لم تعين موظفين في هذه الخطوط بقيت كلها على الأرض وتفتتت بفعل الرطوبة والأمطار فمن هو المسؤول عن تأخير تمديد هذه الخطوط [1].

بعد مراجعة الأوراق المرفقة من المذكرة اتضح أنه جاء تكليف من ولاية طرابلس إلى الباب العالي، ويجب تمديد خطوط البرق والبريد وهي مهمة الاتصالات، ولقد تم توصيل مركز ولاية طرابلس إلى سيناون أي المسافة 460 كلم، وفي السنة القادمة إنشاء الله سيتم بقية إمداد الخط الى غدامس التي تبعد عن سيناون مسافة 180كلم[2].

تحدث محمود ناجي على خط الوصول من طرابلس الغرب إلى مركز السلطة الذي يمر عبر مصر إلى (درنة) حيث وصلت بأمر عزت، إلا أنه لم يوصل وكانت كل الأدوات والأعمدة بالية وضعيفة في المخابرات يجب صيانته، وقال الناظر: إنشاء الله سيتم ربط الخط من شرق درنة إلى مصر والى الغرب وستؤسس خطوطا تربط طرابلس الغرب مع مصر ومن الجهة الأخرى مع الجزائر

---

[1] الطاهر أحمد الزاوي، **جهاد الأبطال، المصدر السابق** ص، ص 88–89.

[2] **نفسه**، ص 115.

وأخيرا بناء على طلب النائب طرابلس الغرب طلب زيادة مبلغ 20 ألف ليرة لصيانة خطوط البرق بطرابلس الغرب، بهدف رفع المستوى المعيشي للموظفين وتحفيزهم على أداء واجباتهم وتحصينهم ضد الرشوة حيث طلب النواب بزيادة رواتب موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين[1].

تقدم في الجلسة سنة1910م نائب بنغازي عمر المنصور باشا ويوسف بن شتوان بعد تقارير طلب فيها زيادة رواتب أئمة المساجد والخطاب، وحذروا من احتمال استقالة هؤلاء من وظائفهم نتيجة انخفاض رواتبهم إلا إن المجلس رفض تقرير يوسف بن شتوان[2]، كان الموظف يعين ولا يسأل عن المنطقة ومناخها وبعد المشروطية تغير الحال وجب تعديل بعض التسهيلات لمن يعمل في المنطقة الحارة وهذا ما قدمه عبد القادر جامي (فزان) واقترح منح العلاوات .

أما الجانب العسكري فكانت هناك ترقيات لضبط زيادة في الرواتب وبهذا الشكل أمكن إرسال الرجال ذوي الخبرة الى الجهات البعيدة، لذا اقترح العلاوة الخاصة لمن ينتجه للعمل في الأماكن البعيدة وتم قبول هذا الاقتراح من طرف مجلس المبعوثان، وأكد عبد القادر جامي على وضع التسهيلات لهم حتى يستقروا.

وذكر عمر المنصور بنغازي بمنطقة الكفرة التي تم تحويلها إلى قضاء جديد فهو يقع على بعد 45 يوم عن بنغازي وفي قلب الصحراء الكبرى كما أشار بأن المكافأة التي ستمنح لهم غير كافية.

كما طلب نواب طرابلس إنشاء مدارس إعدادية عسكرية في طرابلس الغرب كما أشاروا إلى حقوق التقاعد والأقدمية والمدة اللازمة لقضائها بهذه المنطقة لأجل ترقية الملازم ثاني

[1] سعدا الله كولوغلو، **المصدر السابق**، ص 116.

[2] **المصدر نفسه**، ص 286.

سنة واحدة، وملازم أول سنة ونصف ونقيب سنتين ومقدم 2.5 سنة، عقيد، عميد، أمر، لواء، ثلاث سنوات[1].

المبحث الثالث: القضايا الاجتماعية والثقافية والدينية

لعب النواب دورا هاما في طرح القضايا الاجتماعية التي تهم المواطنين و التي لها مساس بحياتهم الاجتماعية من قريب أو بعيد.

المطلب الاول: القضايا الاجتماعية

أ–تقديم الغوث لضحايا الكوارث

تقدم نواب وممثلي الولاية لوضع حد للكوارث الطبيعية، التي كانت تجتاحها فقد تقدم نواب طرابلس الغرب والجبل الغربي بتقرير في 8 شباط 1910 م، تحدثوا فيه عن الحالة المزرية التي أصبح عليها مواطنوهم نتيجة الفيضانات الكبيرة التي أدت إلى إتلاف المحاصيل وهدم دورهم، وأفادوا بان المنطقة ما تزال تعاني من ويلات تلك الفيضانات منذ سنتين وطالبوا في تقريرهم بتوفير المساعدات للأهالي من مواد غذائية، سكن..[2]

ب– القبائل و العشائر

لم تغب العشائر عن اهتمام النواب العرب فقد بذلوا جهودهم لمعالجة المشاكل التي كانت تعاني منها العشائر حيث قدم عمر المنصور تقريره حول تحركات القبائل من مكان الى آخر وأن هؤلاء ليس لديهم عمل ثابت، وأنهم معفون من الجندية، ولقد بدأ تطبيق التجنيد الإجباري في كل من طرابلس الغرب وبنغازي، ولكن ليس بالإمكان توصيل العدالة عند أقدامهم ثم تحدث النائب عن صعوبة ضبطهم من أجل دفع الضرائب وفي حالة استقرارهم في منطقة يجب إعفائهم من الضرائب، كما أشار نائب طرابلس الغرب لموضوع الموظف الذي يرسل إليهم يجب أن يعرف تقاليدهم واللسان المحلي .

---

[1] سعدالله كولوغلو، **المصدر السابق** فسه، ص 117.

[2] عصمت عبد القادر، **المرجع السابق**، ص 187–188

وللإشارة إن عمر المنصور هو ابن احد رؤساء القبائل ومتخرج من مكتب العشائر فكان دائما يطرح قضايا حول القبائل وكان دائم التفكير بمشاكل البدو الرحل بوجه خاص[1].

ج- الاهتمام بأحوال المواطنين الصحية

أولى النواب اهتماما بالحالة الصحية لولاية طرابلس الغرب إذ طالب الكثير منهم بتأمين الخدمات الصحية للسكان، وأشار نائب بنغازي عمر المنصور باشا في جلسة تشرين الثاني 1910 م، إلى انتشار مرض التيفوئيد في بنغازي وطلب زيادة المخصصات الطبية لكل من بنغازي وخمس، كما تقدم بتقرير طلب فيه توفير المواد الطبية وزيادة عدد الأطباء في ولاية طرابلس الغرب وجرت مناقشة بينه وبين وزير الداخلية، الذي ادعى عدم إمكانية إرسال أطباء الى الولاية المذكورة لوجود أطباء عسكريين هناك وإن الدولة تدرس إمكانية تخصيص بعض الأموال لإرسالها إلى هناك، ولقد رد عليه نائب طرابلس الغرب محمود ناجي بأنه لفت انتباهه إلى إهمال الدولة لشؤون الولاية مقارنة بموقف ايطاليا في طرابلس الغرب فمجرد أن علمت الأخيرة بظهور المرض أرسلت طبيبين فضلا عن الأدوية والمواد الطبية اللازمة وقام هؤلاء بمعالجة الأهالي مجانا [2].

كما طلب عمر المنصور بحذف المادة القانونية التي تص على إعطاء المسكرات كعلاج لقوله: لقد استثنينا من لم يبلغ عمره الثامنة عشرة أن تعطيه المسكرات كعلاج[3] .

تمت مناقشة ميزانية قسم الأمور الطبية في اجتماع 20-5-1911م إننا في اشد الحاجة إلى جهاز تبخير لقد تأسفنا في السنة الماضية خلال وباء الكوليرا لعدم وجود هذه الآلة[4].

كانت هذه بعض مداخلات نواب طرابلس في مسألة الصحة، وللإشارة هنا انه لم يكن تقديم ايطاليا لخدماتها الطبية لأهالي الولاية مجانا بل كانت تخطط لاحتلالها.

---

[1] عصمت عبد القادر، **المرجع السابق** ص 32.

[2] **نفسه**، ص191-192

[3] سعد الله كولوغلو، **المصدر السابق**، ص 302

[4] **المصدر نفسه** ص 337

د– الضرائب

هناك عدة مطالب تقدم بها نواب طرابلس الغرب إلى الحكومة وسوف نقدم بشكل ملخص توضيحا عن الضرائب المفروضة على أهالي المنطقة والتي طرحت في مجلس المبعوثان، قدم نواب الولاية عدة مذكرات في مداخلات عديدة يطالبون بتخفيض الضرائب على أهالي الولاية ومن ذلك نجد:

1–ضريبة الحضر:

تحدث النواب على الضرائب التي تحسب بشكل مقطوع وعند تقل الإمكانيات يصبح جمعها نوعا من التعسف، وجاء في مداخلة عمر المنصور في 8–3–1909م، بان سكان((جالو)) يستطيعون أداء الضريبة العالية عندما كانت تجارة السودان رائجة ونتيجة للسيطرة الانجليزية والفرنسية على السودان، فهم لا يسمحون بتجارة غير تجارتهم ولهذا السبب فالشعب ليس لديه مكسب أو دخل منذ20 سنة فبدأوا بالهجرة ولذا وجب تخفيض الضرائب المقررة على التمور لأنها الغذاء الأساسي للسكان وعلى كل حال فهم لا يستطيعون أداء الضريبة المتراكمة[1].

2– ضريبة البدو الرحل:

ومن الضرائب تلك التي يخضع لها البدو الرحل حيث جاءت في مداخلة النائب لبنغازي عمر المنصور في 31–6–1909 م، بتقديمه اقتراح بعدم تحصيل الضرائب من القبائل الرحل لأنهم غير مقيمين بمكان ثابت لذلك يستحيل على الجنود أن يتعقبوهم لجباية الضرائب ولقد فرضت الضرائب على واردات القوافل في فزان .

[1] سعد الله كولوغلو، **المصدر السابق**، ص14–15

3- ضرائب وواردات القوافل في فزان:

جاءت هذه المداخلة بالتذكير أنه في فزان طريق إلى إفريقيا الوسطى وكانت القوافل القادمة من طرابلس متجهه إلى السودان تمر عبر هذا الطريق وكانت حالة اللواء جيدة والأهالي ميسوري الحال هذه الطريق نحو الجزائر وتونس، ولقد بدأ الكساد والخراب في لواء فزان فنحن نواب الولاية نطالب بإلغاء هذه الضريبة [1].

4- ضريبة الحيوانات:

كانت الحيوانات التي تساق بنغازي وإلى مصر يؤخذ عنها رسوما عن الجمل 40 قرش وعن الخروف 4 قروش فاتجه الناس إلى تهريب الحيوانات دون دفع أي رسوم وبذلك تضيع أموال الدولة والخزينة، لذلك يرجى تعديل هذه الرسوم جاء ت هذه المداخلة في مذكرة عمر المنصور نائب بنغازي.

5- ضريبة العشر:

تحدث عنها النائب مصطفى نائب الخمس مشيرا إلى ضريبة العشر المقررة للنخلة الواحدة قدرت ب 80 قرشا على كل نخلة يجري قطعها للحصول على مشروب اللاقبي ورفع المبلغ إلى 150 قرش إن فرض الضرائب على المشروبات المشار إليها لم تقتصر على إعادة إدمان المسكرات لأن لديهم أنواعا أخرى ولذلك اتضح أن الغرامة هي نوع من الظلم على الأهالي ونطالب بتخفيضها إلى 60 قرش[2].

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم القضايا الثقافية والدينية في العهد العثماني الثاني، والتي طرحت في مجلس المبعوثان.

---

[1] سعد الله كولوغلو، **المصدر السابق**، ص 109.

[2] **المصدر نفسه**، ص103، 107، 108

المطلب الثاني: القضايا الثقافية والدينية

1- القضايا الثقافية:

في هذا المطلب نوضح فيه تدخلات نواب وممثلي طرابلس الغرب من خلال طرحهم لعدة قضايا ثقافية في مجلس المبعوثان.

أ- التعليم:

أدرك نواب الولاية أهمية التعليم ودعوا إلى نشره من خلال إنشاء المدارس بمختلف مراحلها كما انتقدوا تقاعس الولاية بالإنفاق على مشاريع بناء المدارس و اعتمادها على تبرعات الأهالي في بنائها كما انتقدوا الأجهزة التعليمية لتأخرها في بناء بعض المدارس و قلة إعداد المعلمين [1].

ففي جلسة 1911م كانون الثاني، قدم نائبا طرابلس الغرب عمر المنصور باشا ومحمود ناجي تقريرا طالبا فيه وزير المعارف بتقديم إيضاحات عن سبب إغلاق مفتش التربية العام لمدرستين راشدتين، و19 مدرسة ابتدائية في طرابلس الغرب، وتساءلا عن سبب تعيين مفتش لكل مدرسة وبينما أدت قلة المدارس في الولاية بأهالي الولاية من المسلمين واليهود إلى إرسال أبنائهم إلى المدارس الأجنبية، التي كانت تسمم أفكار التلاميذ وأشار إلى إنهما كانا قد قدما اقتراحا في العام الماضي يوضحان فيه أن تلك المدارس كانت تحت إشراف الحكومة، إلا أنهما لم يتلقيا أية إجابة كما تساءلا عن سبب عدم فتح مدارس جديدة في الولاية وعدم تجهيزها باحتياجاتها على الرغم من تخصيص مبلغ 5 ملايين قرش للمدرسة علاوة على ما خصص لها في السابق.

ومما دعم قول النائبين إن البرقية رفعتها ولاية طرابلس الغرب إلى مديرية المعارف في اسطنبول 1911م في 16 تموز، والتي أعربت فيها عن شكواها من معلم مدرسة هرزق الذي كان يكلف تلاميذه توفير الأقلام والدفاتر، و القرطاسية وكان رد مديرية المعارف على

[1] عصمت عبد القادر، **المرجع السابق**، ص 176

البرقية مخيبا للآمال حيث جاء فيها « لا يوجد في الميزانية تزويد أي مدرسة بالقرطاسية ومساعدة فقراء التلاميذ ولم يبق لمساعدة فقراء التلاميذ إلا الاعتماد على تبرعات أرباب المروءة » نظرا لعدم وجود مدارس منتظمة بولاية طرابلس الغرب مقارنة مع المدارس الأجنبية بها والخاصة بمواطنينا اليهود البالغ عددهم 20 إلف نسمة، أما المسلمون أكثر من 1.5 مليون نسمة، رغم أن الحكومة لم تفتح لهم مدارس بعدد كاف فأنهم رفضوا الدارسة في المدارس الأجنبية مع شعورهم بالمسرة من ذلك وبقائهم في جهلهم[1].

وفي السنة الماضية أوضح ناظر وزارة المعارف بأن تكون إحدى المدارس الثانوية الذين ينوون فتحها ستكون بطرابلس الغرب ونحن الآن نسأل لماذا نقل قرار افتتاح هذه المدرسة إلى ولاية قصطاموني[2].

بالنسبة للمدارس الإعدادية يجب أن تكون حصتنا أربع مدارس وفي الواقع توجد مدرسة واحدة فقط، وهي نهارية وزمن الدراسة خمس سنوات ومرتبات المعلمين جزئية ولذا فان هذه المدرسة تكاد تقفل[3].

كانت وزارة المعارف ترسل تعليمات إلى مديرية المعارف في ولاية طرابلس تطلب فيها تزويدها بأسماء الطلبة الحاصلين على شهادة الإعدادية لغرض منحهم بعثات دراسية إلى الخارج شرط أن تتراوح أعمارهم 18–22 عاما، وأن يجتازوا امتحانا باللغتين التركية والفرنسية وآخر في العلوم الطبيعية والرياضية وفي جلسة1910م 9 حزيران، تحدث نائب طرابلس الغرب صادق بك عن ظاهرة التحاق قسم من التلاميذ في ولاية طرابلس الغرب

[1] عصمت عبد عبد القادر **المرجع السابق**، ص 176

[2] سعد الله كلوغلو، **المصدر السابق**، ص243.

[3] **المصدر نفسه**، ص 248.

بالمدارس الإيطالية، وأشار إلى أن عدم إنشاء مدارس حكومية سوف يؤدي إلى خروج البلاد عن السيطرة العثمانية [1].

ولقد أعد سليمان الباروني تقريرا في اجتماع 12–4–1911م وقرأه السيد خير الله لقد تم تعيين مدرستين في اغلب ولايات الدولة العثمانية أما لواء بنغازي فقد بقي محروما من المدارس خلال العهد السابق واتضح انه لم يعين حتى مدرسة واحدة في أي قضاء وهو أمر مخالف للإنصاف ولذلك أقترح العدالة[2].

ذكر المنصور أن المدارس المدنية كانت تقل أولاد الشيوخ والقبائل وفي إلغاء هذا القرار أشعر أن هناك خطأ في إلغاءه، لقد تخرج الكثير من أبناء شيوخ القبائل من المدارس المدنية ولقد استفادت منهم الدولة[3].

لذلك اقترح أن يكون هناك قسم المدارس المدنية يقبل مجانا أبناء الشيوخ والقبائل لأنه يا سادة هؤلاء الرؤساء ليس لهم إدراك بأهمية التعليم ولا يمكن أن يدفعوا حتى 45 أو 50 ليرة سنويا، ثم ناقش موضوع مساعد مدير مدرسة المدنية فمرتبه يعادل 2500 قرش وهو لا يكفي.

لقد قدم البرلمانيون مذكراتهم في جانب التعليم والمعارف إلى نظارة المعارف وهناك عديد من المذكرات لم تحظ بأي اهتمام

[1] عصمت عبد القادر، **المرجع السابق**، ص178.

[2] سعدالله كولوغلو، **المصدر نفسه**، ص 284

[3] **المصدر نفسه**، ص 217.

2- **القضايا الدينية:**

وكان للجانب الديني نصيب من مداخلات النواب لولاية طرابلس، حيث ناقش السيد عمر منصور ميزانية الأوقاف قائلا: أود الاعتراض على مرتبات الموظفين والكتيبة في بنغازي، حيث يوجد 20 أو 25 مسجدا وهي ليس بها إمام أو خطيب أو مؤذن أو قناديل، لكن يوجد مصلون فقط وكان الإمام بأخذ 15 قرشا يعني يوميا 20 بارة ماذا يمكن أن يعمل هذا الرجل ؟ كل ليلة يأخذه احد إلى منزله ويعطيه طعاما.

أ- الأوقاف:

عمر المنصور توجد الواردات الوقفية يأخذها الموظفين ونتيجة لاعتراض الأهالي أصبح بعضهم يأخذ 30 قرشا وبعضهم بقي 15 قرشا، كما طرح عمر منصور موضوع الحص جمع(حصيرة) وإنني أقول: « بكل أسى أنهم يصلون على الأرض هذه المساجد أحيانا 15 يوما وأحيانا شهرا كاملا لا تكنس وأحيانا يأتي أصحاب الخير ينظفون المسجد»[1].

كما أشار عمر المنصور إلى نقطة أخرى وهي وأنهم يقيمون صلاة العشاء في ظلام دامس وأترك ذلك لضمائركم إذ رأيتم ذلك جائز إسلاميا فدعوهم هكذا، كما طالب عمر المنصور بإرسال موظفا براتب 700 سبعمائة قرش ويوزع الباقي على المحتاجين لكي يؤدوا الخدمات الدينية، ونظرا لعدم كفاية المخصصات الشهرية لائمة وخطباء المساجد في بنغازي، فإنهم لا يؤدون الخدمات الدينية على أكمل وجه وتحولت المساجد إلى أماكن معطلة وهذا مما لا شك فيه لن يرضه المجلس فاني اقترح رفع المخصصات وحول الموضوع إلى النظارة لتقييمه وتحويله [2].

[1] سعدالله كولوغلو، **المصدر السابق**، ص209

[2] **المصدر نفسه**، ص 211.

وفي اجتماع 26–4–1911م كتب عمر المنصور عن المضايقات التي تعرض لها الشيخ السنوسي 1911م، ولقد انتقل إلى نواحي السودان حيث قام بنشر الإسلام، لاحظ أصدقاؤنا في الدول هذه النقطة وبدأوا يحيلون بنودا من الأطماع السياسية، وبعد رحيل السنوسي إلى هناك أصبحت كل قبيلة تطالب بمرشد التكوين زوايا، لقد قامت السلطات الفرنسية بقتل رجال طرق الزاوية بعد استلام هذه المراسلة تمت المناقشة.

ب–تطبيق الشريعة الاسلامية:

تمت مناقشة المادة من قانون الجزاء حيث ذكر عمر المنصور بأن هذه المادة لم تناقش في مجلسنا، فقد تم مناقشتنا من العلماء المسلمين المتخصصين في تفسير القرآن وفتحت الأبواب المناقشة لأنني أود لفت نظركم إلى ثلاث نقاط:

أولا: هذه المادة توجه عقاب للمرأة فقط ولا شيء على الرجل كأنهم معفون من العقاب وأن جزاءهم بسيط ولقد كان علماء الإسلام ردهم صريح ولا خلاف في ذلك فقد ورد في القران الكريم((الزانية والزاني)) ولذا واجب إن ينال الرجل عقابا اكبر، ولكن الزنا أمر بتعلق بالمرأة أكثر ولذا سبقت المرأة في الآية الكريمة وتعاقب المرأة لأنها أخلت بالوظيفة التي كلفت بها وتخطت العفة والطهارة وهو الأمر الذي سنته الشريعة الغراء المحمدية .[1]

ثانيا: ورد في نهاية هذه المادة القانونية اذا تصرف شخص وذكر او أنثى بشكل يخالف الشرع وقدم الطرفان دعوى قضائية فان الدعوى تسقط بتنازل احد الطرفين، او وفاة احدهما إنني أجد الشق الأول مناسبا شرعا حسب اطلاعي فهو أمر مناسب، عمر المنصور بنغازي راجعوا الشريعة السمحاء لان المطلوب هنا الشرع فالقانون لا يستطيع أن يفعل شيئا، لذا اكر وجوب إنزال اكبر عقوبة بالنساء للمحافظة على النسل وعدم سقوط الدعوة بوفاة المشتكي وأيد ذلك .

[1] سعد الله كولوغلو، **المصدر السابق**، ص 291 –292

من خلال القضايا الدينية وقضايا العدل والجزاء التي ناقشها نواب طرابلس الغرب في مجلس المبعوثان نلمس وجود الطابع الديني والالتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية في قضاياهم[1].

[1] سعد الله كولوغلو، **المصدر السابق**، ص 291 –292

خلاصة الفصل:

من خلال المسائل المطروحة من قبل نواب طرابلس الغرب و تقديمهم للمذكرات وتقاريرهم للأستانة يشرحون أوضاع ليبيا في العهد العثماني الثاني، من خلال مداخلاتهم نستنتج علمهم بخطورة سياسة إيطاليا الرامية لاحتلال المنطقة، فحاولوا التحدث عن الأوضاع السياسية و العسكرية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الدينية و عمدوا إلى كشف خبايا بنك دي روما السياسية منها و الاقتصادية كما حاول البنك كسب تأييد الأهالي وهي سياسة التغلغل السلمي للسيطرة على طرابلس الغرب لأنها الجزء المتبقي في شمال إفريقيا بعد الاحتلال الإنجليزي و الفرنسي في مصر و الجزائر، و لقد نجحت إيطاليا في مساعيها و مد نفوذها في طرابلس الغرب 1911م مستغلة في ذلك جل الأوضاع في المنطقة.

خاتمة

وفي ختام هذه الدراسة نبرز الدور الحيوي الذي لعبته القضايا المطروحة في مجلس المبعوثان في الفترة الممتدة بين (1908م- إلى 1911م)، في ملامح المرحلة الانتقالية التي سبقت الاحتلال الإيطالي لليبيا من خلال تحليل شامل للنقاشات التي جرت في المجلس، كما نسلط الضوء على كيفية تسرب النفوذ الايطالي إلى داخل النظام العثماني: السياسي، والاقتصادي والاجتماعي، والثقافي، والديني وعموما سنقف على بعض من هذه النتائج المستخلصة من هذه الدراسة والمتمثلة في:

بعد دراستنا للأوضاع الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة خلال العهد العثماني الثاني لاحظنا انتعاش الزراعة، فتنوعت المحاصيل الزراعية إلا أنها لم تخلُ من المشاكل مثل الجفاف والفيضانات، أما الصناعة فازدهرت لوفرة المواد الأولية .

إن الموقع الجغرافي لطرابلس الغرب مكنها من ربط علاقات تجارية على الصعيد الداخلي والخارجي دول أوروبا، السودان الغربي، الدول العربية، و بينت الدراسة أن إيالة طرابلس الغرب مثلت مركزا تجاريا هاما خاصة حركة القوافل التجارية، التي ربطت مدن الشمال بالجنوب والشرق بالغرب.

كما سعى نواب الولاية إلى طرح المشاكل في مجلس المبعوثان، كان النظام الضريبي يشكل عبئا ثقيلا على المواطنين مما ساهم في استياء الشعب .

تميزت طرابلس الغرب بنظام اجتماعي واحتضنت العديد من العناصر العربية والأجنبية، ونتج عنها تنوع في العادات والتقاليد الاجتماعية، وكان المجتمع الليبي يواجه تحديات كثيرة في الحفاظ على تماسكه.

وأبرزت الدراسة الدور الذي لعبه بنك دي روما كأداة من أدوات النفوذ الايطالي في طرابلس الغرب، حيث كان عبارة عن سياسة إستراتيجية للتغلغل الاقتصادي والسياسي في الولاية، مما أثار مخاوف وقلق النواب، وهذا ما نستنتجه من خلال دراسة الأوضاع الاقتصادية في طرابلس الغرب،

شهدت طرابلس الغرب تطورا ثقافيا، حيث انتشر التعليم الديني وظهرت المساجد و المدارس والقلاع والفنادق التي جعلت طرابلس تبرز من الجانب العمراني، وحدث تراجعا ثقافيا بسبب الإهمال والهدف من وراء ذلك تجهيل الأهالي.

عرف العهد العثماني الثاني عدة إصلاحات ومن هذه الإصلاحات التي قام بها السلطان عبد الحميد الثاني، والتي تمثلت في إعلان الدستور 1876م، وطرحت من خلاله فكرة مشاركة الولايات التابعة للدولة العثمانية والمساهمة في طرح الانشغالات الموجودة في ولايتهم .

العمل بالدستور وانتخاب ممثلي طرابلس الغرب وكان من أهم الشخصيات الفاعلة سليمان الباروني، يوسف بن شتوان وغيرهم ولكن هذا العدد كان قليل مقارنة بالكثافة السكانية لأنها غير دقيقة وعليه فقد حملت هذه الفئة على عاتقها تمثيل ولاياتهم وعرض انشغالات.

كان التسرب الايطالي عبر سلسلة من الإصلاحات، حيث قام الولاة العثمانيون بإحداث تنظيمات إدارية وفقا لما هو حاصل في الولايات الأخرى التابعة للدولة العثمانية حيث تم تقسيم الولاية إلى متصرفة، أقضية ونواحي .

ظهور بعض الانتفاضات وتعاقب ثلاث وثلاثون واليا و هو دليلا على عدم الاستقرار، بالرغم من كل هذا فقد أحدثت هذه الإصلاحات الإدارية نوعا من التنظيم وخلقت قاعدة مؤيدة للدولة العثمانية بطرابلس الغرب.

كشفت الدراسة عن الدور المحوري الذي لعبه بعض النواب في طرابلس الغرب، مثل سليمان الباروني ويوسف بن شتوان وغيرهم، في الدفاع عن مصالح مناطقهم ومواجهة التحديات الناجمة عن التوسع الايطالي.

أظهرت الدراسة أن الإصلاحات الدستورية لم تكن مجرد تغيرات شكلية، بل كانت جزءا من عملية تحول أعمق في بنية الدولة والمجتمع العثماني، فقد وضعت أسس

لتطوير نظام سياسي أكثر شمولية، وترجمت هذه السياسات الواقع الذي يعيشه الأهالي ويؤثر في حياتهم اليومية .

من خلال هذه الدراسة نجد أن المجلس تناول مجموعة من المسائل الحيوية التي شكلت محور السياسة العامة للإمبراطورية العثمانية، ومن تلك النقاط مسألة الحدود مع الدول المجاورة بوضع استراتيجيات للدفاع عن السيادة الوطنية وتقوية الجهاز العسكري وشكلت مسألة المعتقلين السياسيين جزءا هاما من النقاشات حيث سعى المجلس إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي وضمان حقوق الأفراد بضرورة إجراء محاكمات عادلة لضمان حقوق المعتقلين، مما يعكس التزام المجلس بالمبادئ القانونية والإنسانية.

كما تعتبر قضية فراغ السلطة إحدى القضايا الرئيسية، حيث بحث المجلس في سبل تعزيز دور المؤسسات المدنية لضمان استمرارية الحكومة، ومحاسبة المسؤولين .ولقد تمت مناقشة الإجراءات اللازمة لمحاسبة حقي باشا والتأكيد على أهمية الشفافية وتعزيز دولة القانون في جميع مستويات الحكومة.

لقد أظهرت مناقشات المجلس مدى أهمية ليبيا استراتيجيا بالنسبة لإيطاليا مما دفعها للاستثمار في البنية التحتية واقتصاد طرابلس الغرب، ويمكن اعتبار هذه السياسة السلمية مرحلة أولى في طريق الاحتلال الإيطالي لليبيا، و التي بلغت ذروتها في عام 1911.

ومما نستنتجه أيضا من هذه الدراسة أن الناحية الاقتصادية في طرابلس الغرب، كانت تعاني تراجعا، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للسكان، كما أن النظام الضريبي كان يشكل عبئا ثقيلا على المواطنين مما ساهم في استياء الشعب .

و من هذه الدراسة نجد أيضا أن المجلس كان يعكس بوضوح التحديات والتحولات التي كانت تواجه المجتمع العثماني آنذاك، حيث ركزت النقاشات الاجتماعية والثقافية على قضايا رئيسية مثل التعليم، حيث سعى المجلس إلى تحسين نظام التعليم وتوسيع نطاقه ليشمل جميع فئاته مع التركيز على رفع كفاءة المعلمين، أما الصحة فكانت قضية حيوية،

حيث ناقش المجلس ضرورة تحسين الخدمات الصحية، من خلال بناء المستشفيات، وتوفير الأدوية .

أما الجانب الديني لقد سعى المجلس إلى تحقيق توازن بين الإصلاحات الحديثة مع الحفاظ على القيم الدينية والتقاليد، والرفع من ميزانية الأوقاف .

مما لا شك فيه تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية لطرابلس الغرب كان لها اثر واضح بشكل أو بأخر في زيادة الأطماع الغربية والتي انتهت باحتلال ايطاليا لليبيا1911م .

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى إبراز كيف أثرت هذه المناقشات على السياسة العثمانية و كيف أسهمت في تكوين الأوضاع التي أدت في نهاية المطاف إلى الاحتلال الايطالي لليبيا .

الملاحق

الملحق رقم (1) : التقسيم الإداري لطرابلس الغرب[1]

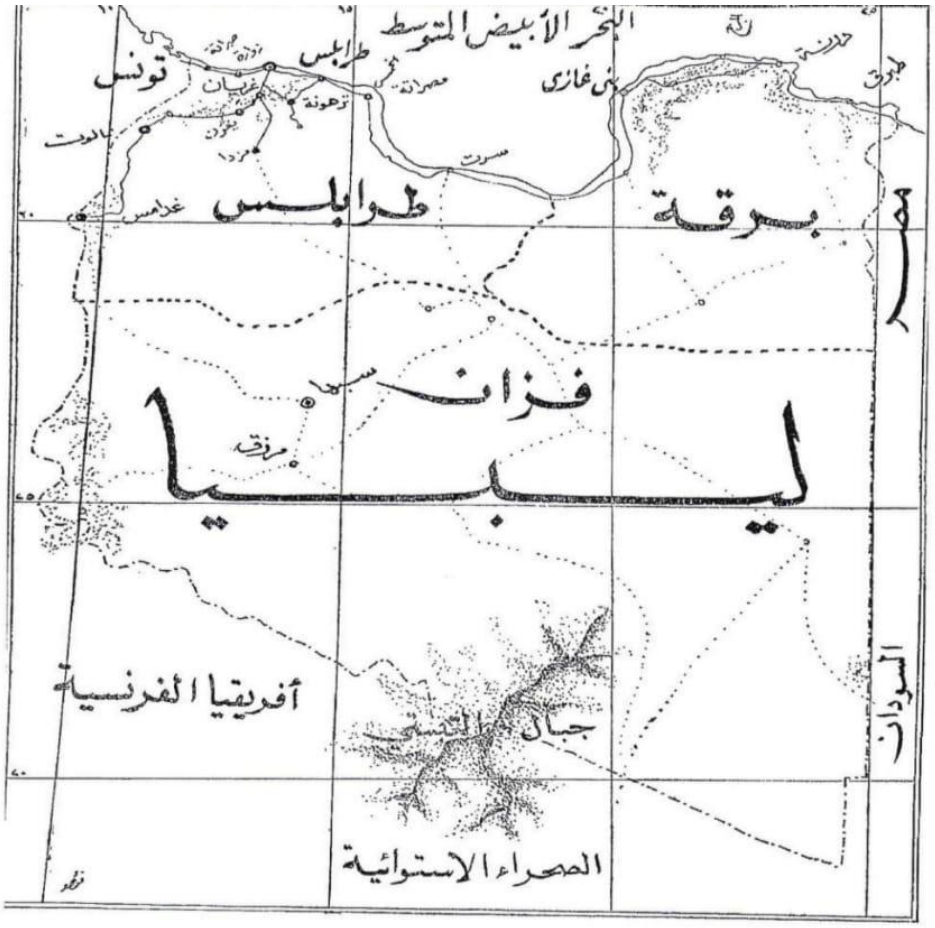

[1] راسم رشدي، المرجع السابق، ص269.

الملحق رقم (02): يمثل عدد الباشوات الذين توالوا لإدارة طرابلس الغرب[1]

مصطفى عاصم باشا	١٨٧٥ - ١٨٧٦
مصطفى باشا	١٨٧٦ - ١٨٧٨
علي كمالي باشا	٢٩ يناير ١٨٧٨
محمد صبري باشا	١٣ أبريل ١٨٧٨
محمود جلال الدين باشا	١٨٧٨ - ١٨٧٩
أحمد عزت باشا (الولاية الثانية)	١٨٧٩ - ١٨٨٠
محمد نظيف باشا	١٨٨١ - ١٨٩٦
نامق باشا	١٨٩٦ - ١٨٩٨
هاشم باشا	١٨٩٩ - ١٩٠٠
حافظ محمد باشا	١٩٠٠ - ١٩٠٢
حسن حسني باشا	١٩٠٢ - ١٩٠٤
رجب باشا	١٩٠٤ - ١٩٠٨
أحمد فوزي وحسن حسني باشا	١٩٠٨ - ١٩١٠
ابراهيم أدهم باشا	١٩١٠ - ١٩١١
أحمد بسيم بك (قائماً بأعمال الوالي)	١٩١١

برقة

متصرف أول:	
صالح باشا	١٨٤٨
خليل باشا	١٨٦٣ - ١٨٦٨
علي كمالي	١٨٨٢
رشيد باشا	١٨٨٢ - ١٨٨٥
	١٨٨٩ - ١٨٩٣
طاهر باشا	١٨٩٣ - ١٨٩٤

استقيت هذه القائمة من النائب وناجي ونوري ومن محفوظات القناصل، ومن مصادر أخرى مختلفة بالنسبة للأعوام الأخيرة.

٤٩٣

[1] إتوري روسي: المصدر السابق، ص 493.

الملحق رقم (03): إحصائيات تجارية عن طرابلس الغرب في العهد العثماني[1]

ملحق رقم ٦

إحصائيات تجارية عن طرابلس فى العهد العثمانى

سنة ١٨٥٠ — الإنتاج المحلى :

الحبوب ٢١٢٫٧٠٠ قنطار
الزيت ١٫٣٧٥٫٨٠٠ كيلو جرام
السمن ٤٦٠٫٠٠٠ كيلو جرام
الماشية ١١٫٧٨٨ رأساً

بضائع جلبت من إفريقيا وأعيد تصديرهـــا :

العـاج ٧٧٫٠٠٠ كيلوجرام
ذهب خام ١٠٩٫٠٠٠ غرام
عبيد ٢٧٠٨ عبداً

واردات طرابلس سنة ١٨٩٨ :

من إنجلترا	٢٫١٦٨٫٠٠٠	فرنكاً (الفرنك يساوى أربعة قروش)
من فرنسا	١٫٨٠٠٫٠٠٠	»
من تركيا	١٫٦٠٠٫٠٠٠	»
من إيطاليا	١٫٢٠٠٫٠٠٠	»
من النمسا	٥٥٠٫٠٠٠	»
من ألمانيا	٣٠٠٫٠٠٠	»
من بلجيكا	٢٥٠٫٠٠٠	»
من بلدان أخرى	١٫١٧٢٫٠٠٠	»
المجموع	٩٫٠٤٠٫٠٠٠	»

صادرات طرابلس سنة ١٨٩٨ :

إلى إنجلترا ومالطة	٣٫٥٠٠٫٠٠٠	فرنكا
إلى فرنسا	٣٫٠٦٧٫٠٠٠	»
إلى أمريكا	٨٠٠٫٠٠٠	»
إلى تركيا	٥١٧٫٠٠٠	»
إلى الجزائر وتونس	٥٢٢٫٠٠٠	»
إلى إيطاليا	٢٠٠٫٠٠٠	»
إلى بلدان أخرى	١٫٣٥٠٫٠٠٠	»
المجموع	٩٫٩٥٣٫٠٠٠	»

[1] راسم رشدي، المرجع السابق، ص 266.

الملحق رقم (04): الطرق الطرابلسية عبر الصحراء[1]

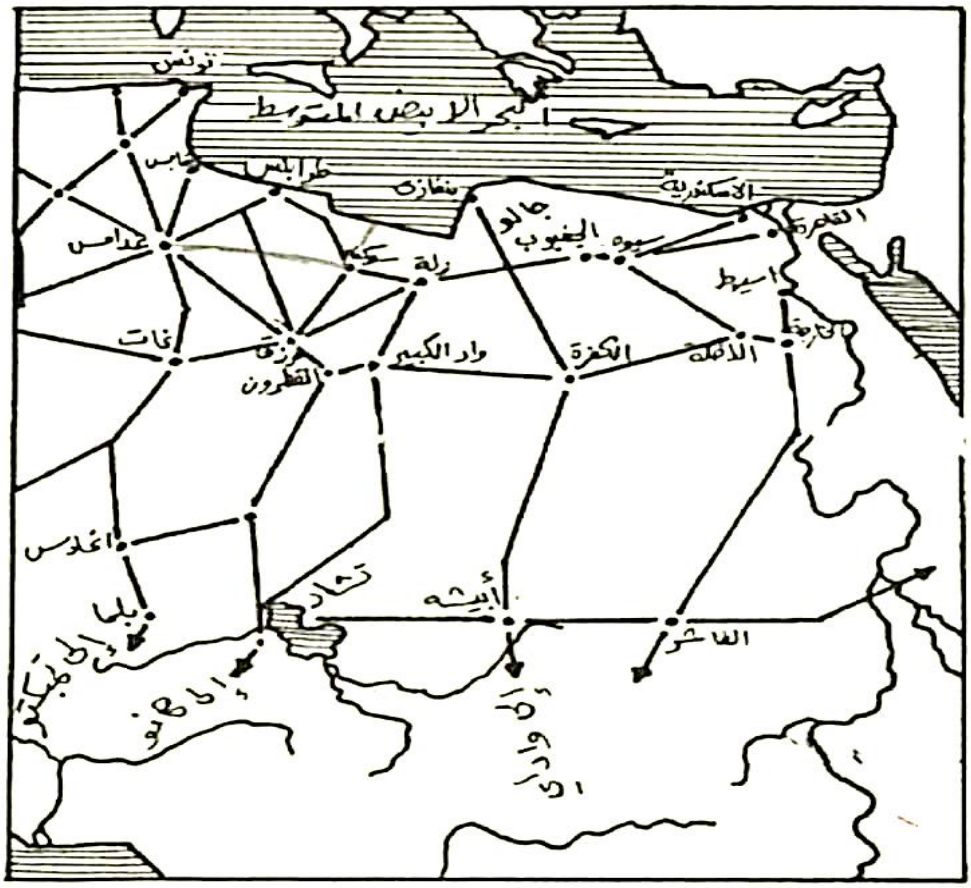

الطرق الليبية عبر الصحراء.
ويلاحظ تعطية هذه الطرق لمعظم انحاء البلاد
وربطها بالطرق الدولية..

[1] تيسيير بن موسى، المرجع السابق، ص 160.

الملحق رقم: (05) القانون الأساسي[1]

القانون الاساسي

طبع بنفقة

امين الخوري

صاحب مكتبة — مطبعة الآداب في بيروت

طبعت في بيروت في المطبعة الادبية سنة ١٩٠٨

الاعظم ما يظهرله انهُ يستحق الارسال ويجعلهُ مرافقاً بملاحظاتهِ

مجلس المبعوثين

(٦٥) قد تعين عدد النواب باقامة نائب واحد من كل خمسين الف نفس من الذكور من الرعايا العثمانيين

(٦٦) يتم الانتخاب سرًا وكيفية الانتخاب ستقرر في نظام مخصوص

(٦٧) لا يمكن الجمع بين النيابة ومنصب اخر عمومي الا اذا كان منصب وزارة وكل مامور اخر عمومي اذا وقع عليهِ الانتخاب يكون في خيار من جهة قبوله او رفضهِ الا انهُ اذا قبله عليهِ ان يستعفي من مامورياتهِ

(٦٨) لا ينتخب لمجلس المبعوثين

اولاً الذين ليسوا من الرعايا العثمانيين

ثانياً الذين بموجب نظام خصوصي جار انفاذه يعفون من الضرائب لتعلقهم بخدمة اجنبية

ثالثاً - الذين لا يعرفون اللغة التركية

رابعاً - الذين لم يبلغوا الثلاثين عامًا

خامساً - المتعلقون بخدمة انسان مخصوص

سادساً - المفلس الذي لم يتخلص من حالة العسر

سابعاً - الذين يقل اعتبارهم عند الناس لسوء تصرفاتهم

ثامناً - الذين حرموا الحقوق الشرعية العظيمة ما زال الحكم الصادر ضدهم نافذاً لم يبطل

تاسعاً - الذين لا يتمتعون بالحقوق الاهلية

عاشراً - الذين يزعمون بانهم ليسوا من الرعية العثمانية وبعد مضي السنين الاربع الاولى يصير من شروط الانتخاب لمجلس المبعوثين ان يقرأ النائب باللغة التركية ويكتب بها بقدر الامكان

[1] أمين الخوري، القانون الأساسي، المطبعة الأدبية، بيروت، 1988، ص 4 و 13.

الملحق رقم (06): صورة جماعية تمثل الأعضاء الليبيون في مجلس المبعوثان والأعيان العثماني[1]

[1] أورخان سعد الله كوغلو: المرجع السابق، ص 37

الملحق رقم (07): الإنذار الإيطالي للدولة العثمانية 1911/09/29[1]

٧٨٢ الذار ايطاليا الدولة باحتلال طرابلس الغرب (المنار ج ١٠ م ١٤)

أن إيطالية امتد منذ سنين كثيرة لامتلاك طرابلس الغرب وكان هذا الاستعداد قبل العقد بعد الدستور اذ كان حتى بانا سلميا الدولة في روما بمناسبة ايطالية تصدوا اظهر الدولة يسير أكثر ثباته في سفارة ايطالية يتاجر مع النساء والرجال ... وكان يشهد ما لا ايطالية بحسن الاستعداد الدولة الشاه حتى ان سفير فرنسا سفر سفارتها واقدره سوء مغابة مقاصدها ، فانذر بالذر ، حتى سل الخطر ، ووقع البلاء المنتظر

وهذا ترجمة البلاغ الذي اسلمه سفير ايطالية لصديقه حقي باشا باسطنبول مان جيانو رئيس وزارة ايطالية

﴿ انذار ايطالية للدولة العثمانية ﴾

بانت الحكومة الايطالية منذ سنين تنبه الباب العالي لضرورة وضع حد لسوء النظام واهمال الحكومة العثمانية في طرابلس وبنغازي ولوجوب تتبع هذه الاشارة تتبع به سائر أقسام الفريضة الاجنبية وهذا التنبيه (الانذار) انه من حيث تأييد الامن وتربية البلاد) الذي يقتضيه الدين بجميع المصالح الحيوية بحسب ما تلتزمه مصالحة ايطالية في الدرجة الاول بالنظر لقصر المسافة الفاصلة بين تلك البلاد وشواطئ ايطالية

وبالرغم من حسن نية الحكومة الايطالية التي كانت دائما تواتي وتعضد تركيا في كثير من المسائل السياسية في البعد الاخير وبالرغم من اتحاد المقاصد معها حتى الآن كانت الحكومة العثمانية تحيل وتماطل في طرابلس حتى ان جميع مشروعات العثمانيين في تلك الاصقاع كانت تصادف دائما مقاومة لا تحتمل

فالحكومة العثمانية التي كانت حتى الآن تبدي الدهاء والتسخط من الحركة الايطالية الشريفة في طرابلس وبنغازي وما زالت كذلك حتى الساعة الحادية عشرة من هذا اليوم (اي الساعة التي كتب او قدم فيها البلاغ) اقترحت على الحكومة الملكية (يعني الايطالية) ان تتناسى معها وأعلنت انها مهما أن تمنحها أي امتياز اقتصادي يتفق مع المقاصدات الثابتة ومع شرف تركيا الاعلى ومصالحها . ولكن الحكومة الملكية لا تعتبر الآن انها في أحوال توافق الدخول في المفاوضة بهذا الموضوع ـ المفاوضة التي برهن الاختبار الماضي على عدم جدواها ـ وهي لا تشتغل على شيء المستقبل ولا تكون الا سببا للاحتكاك والنزاع

ومن جهة أخرى قد ورد الاخبار ان الحكومة العثمانية قد قضت في طرابلس وبنغازي تقييد ان الحالة هناك خطرة جدا بسبب التحريض العام ضد ايطالية

[1] مجلة المنار، المجلد 14، ج10، 22أكتوبر 1911، ص 272-273

تابع الملحق رقم (07): الإنذار الإيطالي للدولة العثمانية 1911/09/29[1]

٧٨٤ جواب الدولة على انذار ايطالية (التاريخ ١٠ م ١٩)

كانت تقدمها بهذا الصدد ، بل انها درست وحللت خلاصة ما كل طلب طارئ السفارة الفخيمة
ولا حاجة بنا الى أن نزيد انها كانت بذلت اقصى ما لديها لاقناعها أن غضة صلات
الصداقة والاتفاق مع حكومة إيطالية وفي أن تنميها ، وصدق الارادة الحسنة هي التي
دفعتها مؤخرا الى أن تقترح على السفارة الفخيمة اتفاقا يكون أساسه الامتيازات
الاقتصادية التي تتمتع بها واسا اقتسام الطرابلس في تلك الاقاليم على شرط أن يكون
حد تلك الامتيازات كرامة السلطنة وسيادتها والمحافظة التامة

بيد ان رحلت الحكومة العثمانية على سيوفها السلمية دون أن يغيب عنها حقائق
الصعوبة التي تربطها بالدول الاخرى . تلك الصعوبة التي لا يمكن أن يسقط خطرها
بارادة فريق من المتعاقدين

اما ما يتعلق بالنظام والامن في طرابلس وبنغازي فان الحكومة العثمانية القادرة
جيدا على تقدير الحالة لا يمكنها الا أن تؤكد كما فعلت سابقا انه لا يوجد أقل سبب
واقع للخوف على الطرابلس والاجانب المقيمين هناك

ففي تلك الاقاليم لا يوجد اضطراب ولا تهيج ، وحيث القبائل وغيرهم من
موظفي الحكومة ضبط الأمن ، وهم يقومون بواجبهم خير قيام

وأما وصول القلائل العسكرية العثمانية الى طرابلس فتمسكة بالسفارة لانها
لتوقع منه نتائج خطيرة . فجواب الباب العالي عليه انه لم يرسل سوى ثلاثة وأحدة
سافرت قبل وصول مذكرة ٢٦ سبتمبر بضعة أيام وزيادة على هذا ان تلك الثلاثة
لا تحمل جنودا فلا يمكن أن يكون لوصولها تأثير على أفكار الاهالي غير تأثير الصدور

فاذا تبين ذلك لا يبقى الا عدم وجود الضمان الذي يضمن للحكومة العثمانية
توسع مصالحها الاقتصادية في طرابلس وبنغازي فاذا كانت الحكومة الفخيمة لا تصدق
الى حل خطير كالاحتلال العسكري فان الباب العالي يستعد لازالة هذا الخلاف
والحكومة السلطانية تطلب من الحكومة الفخيمة أن تبين لها نوع الضمان المطلوب
فهي توافق عليه اذا لم يمس الاستقلال والشرف بل لا تمانع من الحاقه الخاضعة الاتاوة
القانونية من حيث المبدأ للحكومة في طرابلس وبنغازي وتأمل ان الحكومة الفخيمة
توافق الباب العالي على مقصده السلمي الاستانة ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١١

(الثار) لما علمت الاخبار بالحرب والتهوج فيه وقد كتبنا مقالات عنوانها العام
(المسألة الشرقية) ونشرناها في المؤيد لبيان ما يجب بناء في هذه الكارثة الخطيرة
ونشرنا في هذا الجزء الأول منها وسننشر سائرها في الأجزاء الآتية

[1] مجلة المنار، المجلد 14، ج10، 22أكتوبر 1911، ص 272-273

قائمة المراجع

أولا : المصادر

1-القرآن الكريم

2-الكتب:

1. أبو اليقظان إبراهيم، **سليمان باشا الباروني وأطوار حياته**، ج1، ط1، المطبعة العربية، الجزائر، 1959

2. اتوري روس؛ **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م**، تر، خليفة تليسي، ط2، دار العربية، للكتاب، طرابلس، ص 1991 م.

3. الأعظمي أحمد عزت الأعظمي، **القضية العربية أسبابها مقدماتها تطوراتها نتائجه**، ج1، ط1، دار الشعب، بغداد، 1931.

4. أوزتونا يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية، تر**، عدنان محمود سلمان، محمود الأنصاري، مج1، ط1، منشورات فيصل للتمويل، تركيا، 1988.

5. ايلتشين نيكولاي بروشين، **تاريخ ليبيا من منتصف القرن 16 حتى مطلع القرن العشرين**، تع. عماد حاكم، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، 2001.

6. البارودي فخري، **مذكرات البارودي**، ط1، دار الحياة، بيروت1951.

7. جامي عبد القادر، **من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى**، نق، علي مصطفى المصراتي، تر، محمد الاسطي، دار الاصراني، طرابلس، الجمهورية الليبية، د.ت

8. الحصري ساطع، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، ط2، دار العلم، بيروت، 1960،

9. خريجي زيدان، تاريخ أدب اللغة العربية، ج2، ط1، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، 1983.

10. زامرور أررنست، **تركيا الفتاة وثورة 1908**، تر، صالح أحمد العلى، نق، نيقولا زيادة، ط2، مؤسسة فونكلين، بيروت، 1960.

11. الزاوي الطاهر احمد، **جهاد الابطال في طرابلس الغرب**، ط1، الدار المحدودة، لندن، 1984م.

12. الزاوي الطاهر احمد، ، **معجم البلدان الليبية**، ط1، دار الاتحاد العرب، 1968،

13. الزاوي الطاهر أحمد، **أعلام ليبيا**، ط3، دار المدار الإسلامي، بنغازي، ليبيا، 2004.

14. طوباتشن عثمان لوري، العثمانيون رجالهم العظماء ومؤسساتهم، تر، محمد حرب، ط1، دار الأرقم، اسطنبول، 1994.

15. كورو فرانشسكو، **ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني**، ط1، تر، خليفة محمد التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، 1984.

16. المحامي فريد بك، **تاريخ العليا العثمانية**، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981م .

17. الميجور اتوني جوزيف كاكيا، **ليبيا في العهد العثماني الثاني، 1835- 1911م**، تر، حسن يوسف العسلي ج1، ط1، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، حلب، 1946 م

18. يوبرنيا كوستانز، **طرابلس من 1510م -الى 1850م**، تع.خليفة التليسي، ط1، دار الجماهيرية، ليبيا، 1985.

ثانيا : المراجع

19. الأبيض رجب نصير، **طرابلس الغرب في كتابات الرحالة خلال القرن التاسع عشر ميلادي**، ط1، دار الكتاب الوطنية، بنغازي، 2009م.

20. بازامة مصطفى، ، **بنغازي عبر التاريخ**، ج1، ط1، دار ليبيا، بنغازي، 1968

21. باغي إسماعيل أحمد، **الدولة العثمانية في التاريخ الحديث**، ط1، دار العلم، بيروت، د.ت.

22. بالحاج محمد الكوني، **التحديث العثماني في ولاية طرابلس الغرب**، ط1، منشورات السابع أبريل، القاهرة.

23. برو توفيق علي، **العرب والترك العهد الدستوري الثاني 1908م - 1914**، ط1، دمشق، 1960.

24. بلونشي علي مسعود، **تاريخ معمار المسجد في ليبيا في العهد العثماني والقرمانلي (1551م- 1911م)**، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2009.

25. بن موسى تيسير، **المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني دراسة تاريخية اجتماعية**، ط1، دار العربية للكتاب، د.م، 1988م.

26. جميعي عبد المنعم، **موسوعة تاريخ العرب في العصر الحديث**، ط1، مكتبة الاهلال لطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2006.

27. الجويعيد طلال، **محمد الرويحي الخالدي1864 – 1913 ونظرته الإصلاحات العثمانية**، تع، سعد العلي، ج1، مكتبة فهد بن محمد بن نايف، الكويت، د.ت

28. الحلاق حسن علي، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (1978-1909)**، بيروت.

29. حميدة علي عبد الطيف، **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية**، بيروت، لبنان، 1991، ص58-59.

30. دي أوغسطيني هنريكو، **سكان ليبيا**، تر.خليفة محمد التليسي، ط2، دار العربية، ليبيا، 1987.

31. رشدي راسم، **طرابلس الغرب بين الماضي والحاضر**، ط1، طرابلس، ليبيا، 1953،

32. زرقون قريرة، **الحركة الشعرية في ليبيا في العصر الحديث**، ج1، ط1، دار الكتاب، دار الكتاب، بنغازي ليبيا.

33. زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية، ط4، دار النهار للنشر**، ط4، دار النهار، بيروت، 1986

34. سعيدوني نصر الدين، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس) من القرن 10 الى 14 هـ**، ط1، مجلس النشر العلمي، الكويت، ، 2010.

35. شرف الدين إنعام محمد، **مدخل الى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي (دراسات في مؤسسات المدنية التجارية 1711م -1835 م)**، ط1 دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1998

36. الشريف عبد الحميد، الطوير محمد أحمد، **دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات**ط1، الدار الجماهرية لنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا.

37. الشيابي سليمان سعيد، **سليمان باشا الباروني امة في رجل**، ط1، طمزين لطباعة، ليبيا، 2013م.

38. الشياض عمر الترمي، **تاريخ التعليم والثقافة في ليبيا**، ط1، جامعة طرابلس، ليبيا، 2000.

39. الشيخ رأفت، **تاريخ المغرب الحديث** ط1، دار دوتابرينت، 1994م.

40. الصلابي محمد علي، **السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الاسلامية أسباب زوال الخلافة العثمانية**، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2012.

41. عامر محمود علي و فارس محمد خير، **تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى ليبيا)، ط1**، منشورات جامعة دمشق، د.ت.

42. عبد الحميد الثاني، **مذكرات السلطان عبد الحميد**، تق، محمد حرب، ط3، دار القلم، دمشق، 1991.

43. عبد القادر عصمت، **النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني**، ط1، دار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2006م .

44. عبد المجيد الثاني، **مذكراتي السياسية**، تر، علي وهي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1977م.

45. عثمان أوغلو عائشة، **والدي السلطان عبد الحميد**، ط1، دار البشير لنشر والتوزيع، الأردن، 1991

46. العجمي أحمد نوري، **الدولة العثمانية واليهود، ط1، الدار العربية لموسوعات**، لبنان، د.ت.

47. فارس سليم، **كنز الرغائب في منتجات الجوانب**، ج6، ط1، مطبعة الجوانب العليا الأستانة.

48. فتحي حسن نصار، **ليبيا من الاحتلال الاسباني حتى الاستقلال (1510-1951)**، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2018، ص 107.

49. فيرو شارل، **الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي**، منشورات جامعة قارنوص، بنغازي، د.ت.

50. القلعجي قدري، **مدحت باشا ابو الدستور العثماني وخلع السلاطين**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1947م.

51. الكتبي سالم، **التجربة البرلمانية في ليبيا (1908م- 1969م)**، صوت ليبيا الدولي، 15 ديسمبر 2021.

52. الكتبي محمد هشام، **عصر عبد الحميد الثاني**، ج1، ط2، الباشنية، دمشق.

53. كواترت دونالد، **الدولة العثمانية 1700-1928م**، تع. ايمان الانصاري، ط1، مكتبة العبيكة، د.م، 2004 م.

54. اللويبة كامل علي مسعود، **الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب (1911/1842)**، (ط1)، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الكبرى، 2005.

55. الماجري الشاعر رجب، **لمحة تاريخية على تطوير الحركة الشعرية في ليبيا**، مجلة **طنجة الأدبية**، ليبيا، 2015/9/13،

56. محمود شاكر، **ليبية**، ط1، دار العلمية، ليبيا، 1988.

57. محمود ناجي، **تاريخ طرابلس الغرب**، ، تر. عبد السلام أدهم، محمد الاسطي، ط1، منشورات لجامعة الليبية، د.ت.-

58. المصراتي علي مصطفى، الشارف أحمد، **درنه وديوان**، ط3، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، 2000.

59. المصري إبراهيم لطفي، **تاريخ حرب طرابلس**، ط1، مؤسسة الأمير قارونص، مصر، 1946م.

ثالثا: المجلات

60. جنيدي عبد الحميد، **الاحتلال الإيطالي لليبيا:الظروف، الوسائل، الأسباب، قرار الغزو(1905م-1911م)**، مجلة الإحياء، جامعة ابن خلدون، مج21، ع28، تيارت، جانفي2021.

61. داره عبد الرحمان الطيب، **دور زاوية الشيخ عبد السلام الأسمري في ترسيخ الهوية**، مجلة أصول الدين، مج06، ج6، ليبيا، 2022.

62. الطريفي طلال بن خالد، **سياسة الاتحاد والترقي تجاه العرب خلال الانقلاب العثماني 1908**، مجلة كلية الأدب، جامعة القاهرة، مجلد7، العدد 7 أكتوبر، ص

63. عبد القادر سالم فرج، **الحركة الوطنية ودورها في مواجهة الأطماع الايطالية في ولاية طرابلس الغرب 19882-1911م**، مج 6، ع3، مجلة جامعة سبأ، 2007م.

64. كوثراني وجيه، **التنظيمات العثمانية والدستور بواكير الفكر الدستوري نصا وتطبيقا ومفهوما**، مجلة وتيني، العدد 2013، 3.

65. لزعر نبيل، **الأوضاع في ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي**، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، ع 6، جامعة تلمسان، ديسمبر 2018.

66. محمد يونس حسن، **الأوضاع الإدارية والثقافية في ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني** 1935- 1911، مجلة سيما، العدد 3، مجلد9، 2009.

مسعود عبيد الله مسعود، **ملامح الحياة الفكرية والثقافية أواخر الحكم العثماني حتى الاحتلال الايطالي سنة 1911**، المجلة الجامعية، ع 15، بنغازي، 2003،.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ- و
الفصل الأول: الأوضاع العامة بطرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835- 1908 م	
المبحث الأول: الأوضاع السياسية والادارية بطرابلس الغرب	08
المطلب الأول: الأوضاع السياسية	08
المطلب الثاني: الأوضاع الادارية	09
المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	13
المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية	13
المطلب الثاني: الأوضاع الاجتماعية	21
المبحث الثالث: الأوضاع الدينية والثقافية	24
المطلب الأول: الأوضاع الدينية	24
المطلب الثاني: الأوضاع الثقافية	29
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: مجلس المبعوثان العثماني والتمثيل النيابي في طرابلس الغرب (1876- 1908)	
المبحث الاول: النشأة وتأسيس مجلس المبعوثان 1876م	33
المطلب الاول: : الإعلان الدستور وإنشاء مجلس المبعوثان	35
المطلب الثاني: تمثيل العرب في مجلس المبعوثان	39
المبحث الثاني: انقلاب 1908 وانعكاساته	40

المطلب الاول: حل الدستور (1878م)	40
المطلب الثاني: انقلاب الاتحادين وعودة الدستور 1908 (المشروطية الثانية)	44
المبحث الثالث: : التمثيل النيابي بطرابلس الغرب	45
المطلب الاول: التمثيل النيابي بطرابلس الغرب بعد إعلان دستور	45
المطلب الثاني: أهم شخصيات فاعلة في مجلس المبعوثان ممثلي عن طرابلس الغرب	48
خلاصة الفصل	50
الفصل الثالث: القضايا التي ناقشها مجلس المبعوثان العثماني (1908- 1911)	
المبحث الاول: القضايا السياسية والعسكرية	52
المطلب الاول: القضايا السياسية	52
المطلب الثاني: القضايا العسكرية	57
المبحث الثاني: القضايا الاقتصادية	62
المطلب الاول: الزراعة	62
المطلب الثاني: بنك دي روما	67
المطلب الثالث الخدمات العامة (البريد والبرق)	69
المبحث الثالث: القضايا الاجتماعية والثقافية والدينية	71
المطلب الأول: القضايا الاجتماعية	71
المطلب الثاني: القضايا الثقافية والدينية	75
الخاتمة	82
قائمة المصادر والمراجع	88
الملاحق	92
فهرس المحتويات	104
ملخص الدراسة	107

الملخص

الملخص بالعربية:

من خلال هذه الدراسة المتواضعة تحدثنا فيها عن طرابلس الغرب كولاية عربية تابعة للدولة العثمانية خلال العهد العثماني الثاني (1835- 1911)، تعرفنا على الأوضاع العامة السياسية، الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية الدينية والثقافية، وأهم مميزات كل وضع على حدة، كما تحدثنا عن التمثيل النيابي بهذه الولاية الذي شملها على غرار الولايات الأخرى ضمن اصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني (1876- 1908م)، سوف نتعرف على نصيب هذه الولاية من هذه الاصلاحات، وعلى أي مقياس كان اختيار النواب، كم عدد المقاعد الممثلة لهذه الولاية من الاصلاحات وعلى أي مقياس كان يختار النواب كم كان عدد المقاعد المتمثلة لهذه الولاية، لماذا تغير عددها بعد 1908م، ولقد تطرقنا إلى أهم القضايا التي تم تداولها في المداولات النيابية خلال مجلس المبعوثان (1876- 1908م).

الكلمات المفتاحية: السلطان عبد الحميد الثاني – طرابلس الغرب – مجلس المبعوثان – جمعية الإتحاد والترقي.

Abstract:

In this comprehensive analysis, we have examined Tripoli Al-Gharb as an Arab province under the governance of the Ottoman Empire in the Second Ottoman Era (1835-1911). Our investigation delved into the prevailing political, administrative, economic, social, religious, and cultural landscapes, meticulously dissecting the distinctive characteristics of each aspect. Furthermore, we scrutinized the framework of parliamentary representation within this region, a component of the Sultan Abdul Hamid II's reforms (1876-1908). Our forthcoming focus will encompass an exploration of this province's stake in the reform initiatives, the criteria guiding the selection of representatives, the allocation of parliamentary seats, the methodology behind

representative appointments, and the rationale underpinning alterations in seat allocation post-1908. We have touched on the most important issues that were discussed in parliamentary deliberations during the Council of Envoys (1876-1908 AD).

Keywords: Sultan Abdul Hamid II - Western Tripoli - Council of Envoys - Society of Union and Progress